

قراءة "حُرْم" ببناء الفعل للمفعول يتعين فيها رفع "الميتة" وما عطف عليها ، وذلك أنّ "ما" من "إنّما" تحتمل عند الفراء أن تكون كافة ، فتكون مع "إنّ" حرفاً واحداً ، وعلى ذلك فـ"الميتة" نائب فاعل ، وتحتمل عنده أيضاً أن تكون موصولة ، فتكون "الميتة" خبراً لـ"إنّ" ، ونائب الفاعل ضمير يعود على "ما".

وقد وافق الفراء فيما ذكره جميع من وجّه القراءة فيما وقفت عليه كالطبري^(١) والزحشري^(٢) وابن عطية^(٣) وغيرهم^(٤) ، إلا أنّ المنتجب اختار أن تكون "ما" موصولة^(٥).

(١) جامع البيان ٨٤/٢.

(٢) الكشف ٣٢٩/١.

(٣) المحرر ٤٨/٢.

(٤) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : التفسير الكبير ١١/٥ ، والنبيان ١٤١/١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢٢٦/١ ، والفريد ٤٠٧/١ ، والجامع ٢١٦/٢ ، والبحر ٤٨٦/١ ، والدر ٢٣٥/٢.

(٥) الفريد ٤٠٧/١.

٤٤- بناء (يخافا) للمفعول في قوله تعالى : « إِنْ أَنْ يَخَافَا أَلَا يَاقِيمَا

حُدُودَ اللَّهِ » وَنَصَبَ الْمَصْدَرِ بَعْدَهُ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَنْ يَخَافَا أَلَا يَاقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ (١) .

﴿ وَإِنْ أَنْ يَخَافَا أَلَا يَاقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ (١) .

﴿ وَإِنْ أَنْ يَخَافَا أَلَا يَاقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ (١) .

قال الفراء : « وفي قراءة عبد الله (٢) : "إِنْ أَنْ يَخَافُوا" ، فقرأها حمزة على هذا المعنى : "إِنْ أَنْ يَخَافَا" ، ولا يعجبني ذلك ، وقرأها بعض أهل المدينة كما قرأها حمزة (٣) ... وأما ما قال حمزة فإنه إن كان أراد اعتبار (٤) قراءة عبد الله فلم يصبه — والله أعلم — ؛ لأنّ الخوف إنما وقع على "أَنْ" وحدها ؛ إذ قال : "أَلَا يَخَافُوا أَنْ لَا" ، وحمزة قد أوقع الخوف على الرجل

(١) البقرة : آية ٢٢٩ .

(٢) قراءة عبد الله بن مسعود t : « إِنْ أَنْ يَخَافُوا » في : جامع البيان ٤٦١/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٤/١ ، وعلل القراءات ٨٠/١ ، وتفسير القرآن للسمعاني ٢٣٢/١ ، والكشاف ٣٦٧/١ .

وأورد الفراء لعبد الله قراءة أخرى بالياء : "إِنْ أَنْ يَخَافُوا" : معاني القرآن ١٤٦/١ ، وينظر : المصاحف ٦٨ ، والمحرر ١٩٩/٢ ، وشواذ القراءات ٩١ ، والبحر ١٩٧/٢ .

(٣) قرأ حمزة : "يَخَافَا" بضم الياء ، وقرأ باقي السبعة : "يَخَافَا" بفتح الياء .

السبعة ١٨٢ ، والتيسير ٨٠ ، والعنوان ٧٤ .

وقول الفراء : « وقرأها بعض أهل المدينة كما قرأها حمزة » : يريد به — والله أعلم — أبا جعفر المدني ؛ فإنه قرأ كما قرأ حمزة ، وكذلك يعقوب البصري من العشرة .

الغاية ١٩٧ ، والميسوط ١٤٦ ، والنشر ٢٢٧/٢ .

(٤) الظاهر أنه يريد بالاعتبار القياس ، جاء في مقاييس اللغة : « فأما الاعتبار والعبرة فعندنا مقيسان من عبري النهر ؛ لأنّ كل واحد منهما عبر مساوٍ لصاحبه ، فذاك عبرٌ لهذا ، وهذا عبرٌ لذاك ، فإذا قلت اعتبرت الشيء فكأنك نظرت الشيء فجعلت ما يعينك عبراً لذاك ، فتساويا عندك ، هذا عندنا اشتقاق الاعتبار . » عبر ٢٠٩/٤ - ٢١٠ . ومن أسماء القياس عند الأصوليين الاعتبار . ينظر : شرح مختصر الروضة ٢٥٩/٣ .

والمرأة وعلى "أن" ، ألا ترى أن اسمها في الخوف مرفوع بما لم يُسمَّ فاعله ، فلو أراد : "ألا يُخافا على هذا" أو "يُخافا بذا" أو "من ذا" فيكون على غير اعتبار قول عبد الله كان جائزاً ؛ كما تقول للرجل : "تُخاف لأنك خبيث" و"بأنك" و"على أنك" (١).

استشكل بعض النحويين قراءة حمزة : « إلا أن يُخافا ألا يقيما حدود الله » ببناء الفعل للمفعول ؛ إذ استوفى الفعل عمله برفع نائب الفاعل ، فبقي موضع المصدر المؤول من "أن" وما دخلت عليه مشكلاً (٢) ، ومع ذلك فإن للنحويين في موضعه أقوالاً ، إليك بيانها :

توجيه الفراء :

ذكر الفراء في صدر حديثه عن قراءة حمزة أنها جاءت على معنى قراءة عبد الله بن مسعود **t** : « إلا أن تخافوا » ، ومراده — والله أعلم — أن الخائف في قراءة عبد الله بن مسعود **t** وحمزة غير الزوجين ، وهم الولاة والحكام (٣) ، والخائف في قراءة جمهور السبعة هما الزوجان .

أمّا توجيه قراءة حمزة عند الفراء فهو لا يخرج عن أحد أمرين :

أولهما : أن حمزة أراد القياس على قراءة عبد الله بن مسعود **t** ، وحينئذ فهو غير مصيب ؛ لأنه لا بد أن يجعل المصدر المؤول من "أن" وما دخلت عليه مفعولاً لـ "يُخافا" كما هو مفعول لـ "يُخافوا" في قراءة عبد الله ، وذلك لا يجوز ؛ لأن "يُخافا" استوفى عمله برفع نائب الفاعل.

ثانيهما : أن حمزة لم يرد القياس على قراءة عبد الله بن مسعود **t** ، وحينئذٍ فما قرأ به

(١) معاني القرآن ١/١٤٥-١٤٧.

(٢) الدر المصون ٢/٤٤٨.

(٣) قال القرطبي: « وقرأ حمزة : « إلا أن يُخافا » بضم الياء على ما لم يسم فاعله ، والفاعل محذوف وهو الولاة والحكام » الجامع ٣/١٣٧.

صواب، ووجهه أن يكون المصدر المؤول من "أن" وما دخلت عليه في موضع نصب^(١) على حذف حرف الجر المفيد للتعليل.

ويدلّ على أن الفراء يريد هذا بقوله : « فلو أراد : "ألا يُخافا على هذا" أو "يُخافا بذا" أو "من ذا" ، ولا يريد به أن "خاف" متعد إلى مفعولين ؛ أحدهما تعدى إليه بنفسه ، والآخر وهو المصدر المؤول تعدى إليه بحرف الجر كما هو قول الفارسي الآتي ذكره أن الفراء نص على أن حمزة غير مصيب إن كان يريد إيقاع الخوف على الرجل والمرأة وعلى "أن" ، وذلك متحقق في توجيه الفارسي ، بل إن الفراء نص على أن توجيه القراءة الذي ذكره هو على غير اعتبار قراءة عبد الله بن مسعود **t** ، ومما يدل أيضاً على أن حرف الجر الذي قدره الفراء يريد به التعليل أنه نظر بقوله : « كما تقول للرجل : "تُخاف لأنك خبيث" » ، وفيه دلالة واضحة على أنه يريد أن المصدر المؤول في موضع نصب بحذف حرف الجر المفيد للتعليل ، وأما تخييره بين حروف الجر "على" والباء و"من" فجاء على مذهبه ومذهب الكوفيين في جواز تناوب حروف الجر.

واستتباعاً لما تقرر من توجيه الفراء أورد ما ذكره الفارسي عن توجيه الفراء القراءة مبيناً ما ظهر لي فيه وما دار حول قوله من مناقشة ، يقول الفارسي : « فأما ما قاله الفراء في قراءة حمزة : "إلا أن يُخافا" من أنه اعتبر قراءة عبد الله : "إلا أن تُخافوا" فلم يصبه ؛ لأنّ الخوف في قراءة عبد الله واقع على "أن" ، وفي قول حمزة على الرجل والمرأة ، فإن بلغه ذلك في رواية عنه فذاك ، وإلا فإذا اتجه قراءته على وجه صحيح لم يجوز أن ينسب إليه الخطأ ، وقد قال عمر - رحمه الله - : "لا تحمل فعل أخيك على القبيح ما وجدت له في الحسن مذهباً"^(٢).

قلت : كلام الفارسي عن توجيه الفراء يُوهم أن الفراء يلزم حمزة باعتبار قراءة

(١) هذا هو مذهب الخليل والفراء في موضع "أن" بعد حذف حرف الجر ، ومذهب الكسائي أن الموضع جرٌّ ، ومذهب الزجاج تجويز الوجهين . ينظر : ص ١٤٠ .

(٢) الحجة ٢/٣٣٢-٣٣٣ .

عبد الله بن مسعود **t** وفي ذلك مجافاة للصواب ؛ لأنّ الفراء ذكر أنّ حمزة إنّ كان يريد أنّ المعنى : "إلا أن يُخافا على هذا" أو "يخافا بذا" أو "من ذا" على غير اعتبار قراءة عبد الله بن مسعود **t** فما قرأ به جائز ، وذلك لم يذكره الفارسي ، بل إنّه قصّر في نقله عن الفراء حين ذكر عنه أنّ الخوف في قراءة حمزة إنّ كان يريد اعتبار قراءة عبد الله بن مسعود **t** واقع على الرجل والمرأة ، والفراء ذكر أنّ الخوف واقع على "أنّ" وعلى الرجل والمرأة^(١).

والتبس كلام الفارسي السابق على أبي حيان والسمين ؛ إذ ظننا أنّ قوله : «فلم يصبه» من قول الفارسي ، وأنّ الفراء يرى أنّ حمزة اعتبر قراءة عبد الله بن مسعود **t** ، والحق أنّه من قول الفراء ، وأنّه يرى أنّ حمزة غير مصيب إن كان يريد اعتبار قراءة عبد الله بن مسعود **t** كما سبق بيانه .

وبناء على ذلك ردّ أبو حيان على الفارسي تخطئته الفراء ؛ إذ يرى أنّ الخوف في قراءة حمزة واقع على المصدر المؤول من "أنّ" وما دخلت عليه ؛ لأنّه بدل اشتمال من نائب الفاعل على ما اختاره أبو حيان في إعراب المصدر^(٢) .

وزاد السمين في ردّه على الفارسي بأنّ الخوف يجوز أن يقع على المصدر المؤول من وجهين :

أحدهما : ما ذكره أبو حيان من كون المصدر المؤول بدل اشتمال من نائب الفاعل .

الآخر : أنّ المصدر المؤول يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لـ "خاف" ، وحذف حرف الجر الذي عدّى الفعل "خاف" إليه .

وعلى ذلك فالخوف واقع على المصدر المؤول في قراءة حمزة كما هو واقع في قراءة عبد الله بن مسعود **t**^(٣) .

(١) معاني القرآن ١/١٤٦ .

(٢) البحر ٢/١٩٨ .

(٣) الدر ٢/٤٥٠ .

والحقُّ أنّ ما ذكره أبو حيان والسمين ردُّ لقول الفراء لا الفارسي ، وأنّ الفارسي إنّما ساق ما ذكره الفراء ليرد عليه إلزامه حمزة بأنّه يريد اعتبار قراءة عبد الله بن مسعود **t** ، وأنّ لقراءة حمزة وجهًا آخر تكون فيه على غير اعتبار قراءة عبد الله بن مسعود **t** ، وتكون صحيحة ، وقد سبق أنّ الفراء لا يلزم حمزة بأنّه يريد اعتبار قراءة عبد الله بن مسعود **t** .

واجتهاد أبي حيان والسمين في جعل قراءة حمزة كقراءة عبد الله فيه بعد ؛ لأنّ قراءة حمزة وقع الخوف فيها على الرجل والمرأة وعلى المصدر المؤول ، وقراءة عبد الله بن مسعود **t** اقتصر وقوع الخوف فيها على المصدر المؤول دون الرجل والمرأة إلا على ما ذكره أبو حيان والسمين من أنّ المعنى في قراءة عبد الله بن مسعود **t** : "إلا أن تخوفوهما"^(١) .

وهذا لا يصح إلا على قول الفارسي ومن تابعه في جعلهم "خاف" من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ، وقوله هذا لم يرتضه أبو حيان والسمين كما سيأتي^(٢) .

التوجيه الثاني :

أنّ "يخاف" في القراءة متعدٍ إلى مفعولين؛ أحدهما تعدى إليه بنفسه وهو نائب الفاعل، والآخر بحرف الجر وهو المصدر المؤول من "أن" وما بعدها.

ونظير هذه الآية في تعدي الفعل "خاف" إلى المفعول الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر قول الشاعر^(٣) :

يا فَعَّسِي لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَه لو خافك اللهُ عليه حرّمه

وفي موضع المصدر المؤول هنا خلاف مشهور؛ فهو في محل نصب عند بعض النحويين، وفي محل جر عند آخرين^(٤) .

(١) البحر ١٩٨/٢، والدر ٤٥٠/٢ .

(٢) البحر ١٩٨/٢، والدر ٤٥٠/٢ .

(٣) من الرجز ، لسالم بن دارة الغطفاني في : الحيوان ٢٦٧/١ ، والحجة ٣٢٩/٢ ، والتبيان في تفسير القرآن ٢٤٥/٢ ، والإنصاف ٢٩٩/١ ، واللسان "روح" ٤٦١/٢ ، و"لوم" ٥٦٤/١٢ ، والمقاصد النحوية ٥٥٥/٤ .

(٤) ينظر : ص ١٤٠ .

وهذا التوجيه لأبي علي الفارسي^(١) ، وتابعه فيه مكّي^(٢) وابن عطية^(٣) وابن أبي
مريم^(٤) وغيرهم^(٥).

وردّ أبو حيان هذا التوجيه بأنّ "خاف" لا يتعدى إلى مفعولين ؛ إذ لم يذكره
النحويون حين عدّوا الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين الثاني منهما بحرف الجر ، وإذا جاء في
الكلام نحو : "خفت زيداً ضربه عمراً" فـ "ضرب" بدل ، ولو قيل : "من ضربه عمراً" فهو
مفعول من أجله ، وليس مفعولاً ثانياً^(٦).

كما ردّ أبو حيان على ابن عطية تنظيره "خاف" بـ "استغفر" وأنّ هذا التنظير زاده
ابن عطية حين نقل التوجيه عن الفارسي وهو تنظير غير صحيح^(٧).

قلت : لم يعين أبو حيان كتاب الفارسي الذي نقل منه ابن عطية ، فإن كان يريد
كتاب الحجة فقد ورد فيه تنظير "خاف" بـ "استغفر"^(٨).

التوجيه الثالث :

أن يكون المصدر المؤول في محل رفع بدل احتمال من ألف الاثنين ، والتقدير : "إلا أن
يخاف عدم إقامتهما حدود الله" ، والقراءة على هذا التوجيه مثل قولهم : "خيف زيداً تركه

(١) الحجة ٣٣٠/٢-٣٣٣.

(٢) الكشف ٢٩٥/١.

(٣) المحرر ١٩٩/٢.

(٤) الموضح ٣٢٧/١.

(٥) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح الهداية ١٩٨/١-١٩٩ ، والتبيان في تفسير القرآن ٢٤٥/٢-٢٤٦ ،
وغرائب التفسير ٢١٥/١ ، ومجمع البيان ٥٧٦/١.

(٦) البحر ١٩٨/٢.

(٧) البحر ١٩٧/٢.

(٨) الحجة ٣٣١/٢.

إقامة حدود الله".

وهذا التوجيه للزمخشري^(١) ، وتابعه الرازي^(٢) والمنتجب^(٣) وأبو شامة^(٤) وغيرهم^(٥) ، واختاره أبو حيان^(٦) والسمين^(٧) والألوسي^(٨) .

والمرجح عندي من هذه التوجيهات توجيه الزمخشري ؛ لاستقامته صناعة ومعنى ؛ ذلك أن المصدر المؤول في قراءة حمزة على هذا التوجيه وقع مفعولاً لـ "خاف" كقراءة جمهور السبعة وقراءة عبد الله بن مسعود **t** .

أمّا توجيه الفراء ففيه بُعد في المعنى ، فقد جعل علة الخوف من الزوجين عدم إقامتهما حدود الله ، وذلك معنى بعيد مخالف للمعنى في قراءة جمهور السبعة .

وأمّا توجيه الفارسي فإنه لم يثبت فيه أن "خاف" يتعدى إلى مفعولين ، وقد أمكن حمل القراءة على وجه آخر صحيح ، فالعدول عنه أولى .

ويبقى بعد ذلك أن الفراء قال عقب ذكره قراءة حمزة وأنها على معنى قراءة عبد الله ابن مسعود **t** : « ولا يعجيني ذلك »^(٩) ، ولم يبين عن علة ذلك ، فربّما كانت العلة أن

(١) الكشاف ١/٣٦٧ .

(٢) التفسير الكبير ٦/١٠١-١٠٢ .

(٣) الفريد ١/٤٦٨ .

(٤) إبراز المعاني ١/٣٦١ .

(٥) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : أنوار التنزيل ٢/٥٥٤ ، ومدارك التنزيل ١/٢٣٠ ، والجلالين ١/١٨٥ ، وحاشية زاده ٢/٥٥٤ .

(٦) البحر ٢/١٩٧ .

(٧) الدر ٢/٤٤٨ .

(٨) روح المعاني ١/٥٣٤ .

(٩) معاني القرآن ١/١٤٥ .

حمزة لم يوفق في اعتباره قراءة عبد الله بن مسعود **t** إن كان يريد اعتبارها .
وخالف أبو عبيد الفراء ، فإنه اختار قراءة حمزة ، وحجته قوله تعالى : «إِنْ خِفْتُمْ»
حيث جعل الخوف لغير الزوجين^(١) .

وأنكر النحاس اختيار أبي عبيد ، بل إنه يرى أنه ليس في اختيار أبي عبيد شيء أبعد
من اختياره هذه القراءة^(٢) ، وذلك لما يأتي :

١— أنه يحتج لقراءة حمزة بقراءة عبد الله بن مسعود **t** : «إِلَّا أَنْ تَخَافُوا» ، وهذا
يوجب أن يكون الفعل بعد إسناده إلى المفعول : «إِلَّا أَنْ يُخَافَ» دون إلحاق
ألف الاثنين بالفعل^(٣) .

ورُدَّ على النحاس بأن حمزة غير ملزم بما قرأ به عبد الله بن مسعود **t**^(٤) .

٢— أن قراءة حمزة لم يتطابق فيها الفعلان "يُخَافُ" و"خِفْتُمْ" من حيث البناء للفاعل
أو البناء للمفعول ؛ إذ لو روعي الفعل الأول "يُخَافُ" ل قيل في الثاني "خِفْتُمْ" :
"خيف" بنائه للمفعول ، ولو روعي الفعل الثاني "خِفْتُمْ" ل قيل في
الأول "يُخَافُ" : "تَخَافُوا"^(٥) .

ورُدَّ أبو حيان على النحاس ذلك بأنه من باب الالتفاف ، وأن ما ألزم النحاس
به حمزة لازم لقراءة غيره من السبعة ؛ إذ لو جرى الكلام على نسق واحد

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣١٤/١ ، والجامع ١٣٨/٣ .

(٢) ذكر أبو حيان أن أبا جعفر قال : « ما علمت في اختيار حمزة أبعد من هذا الحرف » . البحر ١٩٨/٢ ، وينظر الدر
٤٤٩/٢ ، فنسب أبو حيان الاختيار إلى حمزة ، وما في كتاب إعراب القرآن يناهض ذلك ؛ إذ إنه يريد اختيار أبي
عبيد ، وفي كلام أبي حيان عن القراءة اضطراب . ينظر أيضاً : البحر ٢٠٧/٢ - ٢٠٨ (طبعة دار الكتب العلمية) .

(٣) إعراب القرآن ٣١٤/١ .

(٤) البحر ١٩٨/٢ ، والدر ٤٤٩/٢ .

(٥) إعراب القرآن ٣١٤/١ .

لوجب أن يقرأ : " فإن خافا " ، فقراءة جمهور السبعة من باب الالتفاف^(١) .

٣ — أن قراءة حمزة بعيدة من حيث المعنى ؛ فمن المستبعد أن يقال : " لا يحلُّ لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخاف غيركم " ، فيكون الخلع إلى السلطان ، والصحيح أن الخلع جائز بغير السلطان^(٢) .

وردّ قوله بأن « الولاة والحكام هم الأصل في رفع التظالم بين الناس وهم الآمرون بالأخذ والإيتاء »^(٣) .

وما ذكره أبو حيان وتابعه فيه السمين في الأمر الثاني الذي ضعف فيه النحاس قراءة حمزة من أنه من باب الالتفات فيه نظر ؛ لأنّ الالتفات خاص بالانتقال من إحدى الصيغ الثلاث التكلم والخطاب والغيبة إلى أخرى منها^(٤) ، والنحاس لم يرد أن الفعلين مختلفان من حيث الغيبة والخطاب ، وإنّما أراد أن أحدهما مبني للمفعول ، والثاني مبني للفاعل ، بخلاف قراءة جمهور السبعة ، فالفعالان فيها مبنيان للفاعل .

والحقُّ أن قراءة حمزة صحيحة متواترة مقبولة ، وقد أمكن حملها على وجه صحيح في العربية .

(١) البحر ١٩٨/٢ ، والدر ٤٤٩/٢ - ٤٥٠ .

(٢) إعراب القرآن ٣١٤/١ .

(٣) الدر ٤٥٠/٢ .

(٤) ينظر المراد بالالتفات في : التبيان في البيان ٤٢١ .

٤٥- إنابة ضمير المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح

قال تعالى : ﴿ قُلْ لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَاقَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ مِمَّا فِي آثَارِكُمْ وَكُلُوا وَشَرِبُوا لَا تُسْرِفُوا ۚ وَمَا يَسْرِفُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَمَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا بِاللَّهِ وَرَبِّهِمْ وَمَا يَتَّبِعُونَ إِلَّا مِلَّةَ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝ ﴾ (١)

قال الفراء : « وقد قرأ عاصم — فيما أعلم — : " نُجِّي " بنون واحدة ، ونصب "المؤمنين" ، كأنه احتمل اللحن ، ولا نعلم لها جهة إلا تلك ؛ لأن ما لم يُسَمَّ فاعله إذا خلا باسم رفعه ، إلا أن يكون أضمر المصدر في "نُجِّي" ، فنوى به الرفع ، ونصب "المؤمنين" ، فيكون كقولك : "ضُربُ الضربُ زيداً" ، ثم تكني عن الضرب ، فتقول : "ضُربُ زيداً" ، وكذلك "نُجِّي النجاءُ المؤمنين" (٣) .

قراءة ابن عامر وأبي بكر : « نُجِّي المؤمنين » مَّا عَسُرَ تَخْرِيجُهُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ حَتَّى ذَهَبَ الرَّجَاجُ (٤) وَالْأَزْهَرِيُّ (٥) إِلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ لِحْنٌ ، وَنَسَبَ ذَلِكَ إِلَى أَبِي حَاتِمٍ (٦) وَابْنِ السَّرَاجِ (٧) ، بَلْ نَسَبَ الْوَاحِدِيُّ (٨) وَالْكَرْمَانِيُّ (٩) تَلْحِينَ الْقِرَاءَةَ إِلَى جَمِيعِ النَّحْوِيِّينَ ، وَلَمْ يَجِدْ ابْنَ الْحَاجِبِ

(١) الأنبياء : آية ٨٨ ، ومثل هذه الآية في التوجيه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَاقَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ مِمَّا فِي آثَارِكُمْ وَكُلُوا وَشَرِبُوا لَا تُسْرِفُوا ۚ وَمَا يَسْرِفُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَمَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا بِاللَّهِ وَرَبِّهِمْ وَمَا يَتَّبِعُونَ إِلَّا مِلَّةَ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝ ﴾ [الجاثية : آية ١٤] في قراءة : "لِيُجَزَى" . وهي في معاني القرآن : ٤٦/٣ .

(٢) قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر : "نُجِّي" بنون واحدة مضمومة وجيم مشددة وياء ساكنة ، وقرأ باقي السبعة ومنهم عاصم في رواية حفص : "نُجِّي" بنونين أولهما مضمومة والثانية ساكنة والجيم خفيفة . السبعة ٤٣٠ ، والمبسوط ٣٠٢-٣٠٣ ، والتيسير ١٥٥ ، والإقناع ٧٠٣/٢ ، والنشر ٣٢٤/٢ .

(٣) معاني القرآن ٢١٠/٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٣ .

(٥) علل القراءات ٤١١/٢ .

(٦) الجامع ٣٣٥/١١ .

(٧) مجمع البيان ٩٦/٤ .

(٨) الوسيط ٢٤٩/٣ .

(٩) مفاتيح الأغاني ٢٨١ .

للقراءة وجهًا في العربية يمكن أن تحمل عليه^(١)، ونسبة التلحين إلى جميع النحويين غير مقبولة؛ إذ اجتهد كثير من النحويين في توجيه القراءة، ومجمل ما قالوه توجيهات خمسة، إليك بيانها:

توجيه الفراء :

تردد الفراء في هذه القراءة بين الحكم عليها بأنها لحن وحملها على وجه مقبول في العربية، فتلحينه القراءة جاء عقب ذكره لها، يقول عن قارئها: « كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلا تلك »، وعلة ذلك عنده أن الفعل المبني للمفعول يرفع المفعول به إن وجد، وقد وجد هنا، ولأجل ذلك نسب بعض النحويين إلى الفراء القول بتلحين القراءة، ولم يشيروا إلى أنه أورد وجهًا يمكن أن تحمل القراءة عليه^(٢).

أما التوجيه الذي استدرك به الفراء، وجوز أن تحمل القراءة عليه فهو أن يُسند الفعل إلى ضمير المصدر، ويكون التقدير: "نَجِّي النجاء المؤمنين"، ويكون "المؤمنين" باقيًا على نصبه مفعولًا به، وهذا نظير قولهم: "ضرب الضرب زيدًا"، ثم يُحذف المصدر، فيقال: "ضرب زيدًا".

وتابع الفراء ابن قتيبة^(٣) وثعلب^(٤) والطبري^(٥)، وجوز أبو عبيد^(٦) وابن خالويه^(٧)

(١) أمالي ابن الحاجب ٢٠٣/١.

(٢) ممن نسب إلى الفراء ذلك ابن خالويه في إعراب القراءات السبع ٦٥/٢، وأبو زرعة في حجة القراءات ٤٦٩، والطوسي في التبيان في تفسير القرآن ٢٧٥/٧، وتاج القراء الكرماني في غرائب التفسير ٧٤٦/١.

(٣) تأويل مشكل القرآن ٥٥.

(٤) الجامع ٣٣٥/١١.

(٥) جامع البيان ٨٢/١٧.

(٦) تأويل مشكل القرآن ٥٥، وإعراب القرآن للنحاس ٧٨/٣، والكشف ١١٣/٢، وإبراز المعاني ٦٠٠.

(٧) إعراب القراءات السبع ٦٥/٢.

والباقولي^(١) وغيرهم^(٢).

وقد ضُعِّف هذا التوجيه بأمرين :

- ١— أن فيه إقامة ضمير المصدر مع وجود المفعول به الصريح ، وذلك لا يجوز^(٣).
 - ٢— أن فيه تسكين لام الفعل الماضي المبني للمفعول ، وذلك ضرورة أو لغة شاذة لا تحمل القراءة عليها مع إمكان غيرها^(٤).
- والأمر الأول مبني على مسألة خلافية في جواز إنابة غير المفعول به الصريح^(٥) مع وجوده ، سيأتي الحديث عنها فيما بعد.
- أمّا الأمر الثاني فأجاب عنه أصحاب هذا التوجيه بأنّ لام الفعل سكنت تخفيفاً كما قرأ بعضهم : « وذروا ما بقي من الربا »^(٦) ، بل قد ورد تسكين لام الفعل الصحيح الآخر في قول الشاعر^(٧) :

(١) كشف المشكلات ٨٧٥/٢.

(٢) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : حجة القراءات ٤٦٩ ، وشرح الهداية ٤٢٦/٢ ، وتفسير القرآن للسمعاني ٤٠٥/٣ ، ومعالم التنزيل ٣٥٢/٥ ، ومفاتيح الأغاني ٢٨١-٢٨٢ ، والبيان ١٦٤/٢ ، والفريد ٤٩٩/٣ ، والجامع ٣٣٤/١١-٣٣٥ ، والبحر ٣٣٥/٦ ، والدر ١٩٢/٨-١٩٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٣ ، والحجة ٢٥٩/٥-٢٦٠ ، والخصائص ٣٩٨/١ ، وغرائب التفسير ٧٤٦/١ ، والمحرر ١٦١/١١.

(٤) الكشف ١١٣/٢ ، والإفصاح ٩٤ ، وغرائب التفسير ٧٤٦/١ ، والمحرر ١٦١/١١ ، والتبيان ٩٢٥/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٢٠٣/١ ، وأنوار التنزيل ٦٨/٦ ، ومدارك التنزيل ١٣٣/٣ ، وشرح التحفة الوردية ١٢٤-١٢٥ ، ومغني اللبيب ٨٧٨ ، وحاشية يس ٤٠١/٢.

(٥) المراد بغير المفعول به الصريح : الظرف ، والمحرور ، والمصدر.

(٦) البقرة : من الآية ٢٧٨ ، وقراءة تسكين الياء قراءة أبيّ **t** والحسن.

شواذ ابن خالويه ٢٤ ، وإعراب القراءات السبع ٦٥/٢ ، وشواذ القراءات ١٠٢.

(٧) من مجزوء الرمل ، لوضّاح اليماني ، في : تهذيب اللغة "جلجل" ٤٩١/١٠ ، واللسان "حلل" ١٢٣/١١ ، والدر ١٠٠/١ ، ١٩٢/٨.

إِثْمًا شِعْرِي مِلْحٌ خُلِطَ بِجُلْجُلَانٍ
فَإِذَا جازَ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ فَجَوَّازُهُ فِي المَعْتَلِ أُولَى^(١).

التوجيه الثاني :

أن يكون أصل "نَجِّي" "نُجِّي" ، ثم أدغمت النون في الجيم ، وهذا هو أحد قولي أبي عبيد في هذه القراءة ، لكنّ ناقلِي هذا القول عن أبي عبيد اختلفوا في جيم "نُجِّي" عنده ؛ فمكي^(٢) وأبو شامة^(٣) جعلوا الجيم في قول أبي عبيد مشددة ، يقول أبو شامة : « وقال أبو عبيد : الذي عندنا فيه أنه ليس بلحن ، وله مخرجان في العربية :

أحدهما : أن يريد "نُجِّي" مشددة لقوله : "ونُجِّيناه من الغم" ، ثم تدغم الثانية في الجيم...»^(٤).

وغلّط مكي وأبو شامة توجيه أبي عبيد لعدم جواز الإدغام في حرف مشدد ، وأتته كان الأولى على قوله أن يجعل الأصل قبل الإدغام تخفيف الجيم كما قرأ جمهور السبعة ، وهو مع ذلك قول غير صحيح ؛ لأن النون بعيدة من الجيم ، فلا يجوز أن تدغم فيها^(٥).
أمّا النحاس^(٦) وابن خالويه^(٧) وغيرهما^(٨) فقد نقلوا هذا القول عن أبي عبيد دون أن

والجُلْجُلَان : الحب الذي في جوف التين. تهذيب اللغة "جلجل" ٤٩٠/١٠.

(١) إعراب القراءات السبع ٦٥/٢، والبحر ٣٣٥/٦، والدر ١٩٢/٨.

(٢) الكشف ١١٣/٢-١١٤.

(٣) إبراز المعاني ٦٠٠.

(٤) إبراز المعاني ٦٠٠.

(٥) إبراز المعاني ٦٠٠.

(٦) إعراب القرآن ٧٨/٣.

(٧) إعراب القراءات السبع ٦٧/٢.

(٨) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : شرح الهداية ٤٢٦/٢، والتبيان في تفسير القرآن ٢٧٥/٧، والتبيان ٩٢٥/٢، وأمالي ابن الحاجب ٢٠٣/١، والجامع ٣٣٥/١١.

يبينوا حال الجيم من حيث التشديد والتخفيف ، لكنهم لا يُجيزون هذا القول ؛ لبعده النون من الجيم ، وهذا يدل على أنهم يرون أن الأصل عند أبي عبيد بنون خفيفة ، فلو كانوا يرون أن الجيم مشددة في قوله لردوا بما رد به مكّي وأبو شامة من عدم جواز الإدغام في الحرف المشدد ، وبعض النحويين يورد هذا القول على أن الجيم مخففة دون أن ينسبه إلى أبي عبيد^(١) .

وقد أجاز بعض النحويين حمل القراءة على هذا التوجيه ، واحتجوا لأبي عبيد بأن النون قد ورد إدغامها في الجيم قليلاً نحو : أخرج ، وإجاصة ، وإجانة ؛ لأن الجيم لها حظ في الخياشيم ، والنون من الخياشيم ، فلذلك جاز الإبدال والإدغام^(٢) .

التوجيه الثالث :

أن يكون أصل "نَجِي" "نَجِي" بنونين ، أولهما مضمومة ، والثانية مفتوحة ، وجيم مشددة، ثم حذفت النون الثانية تخفيفاً؛ لتوالي المثلين، كما حذفنا في قوله تعالى: ﴿قَبَّحُوا﴾^(٣) ، والأصل "تتفرقوا"^(٤) .

وهذا التوجيه للأخفش الصغير^(٤) ، واختاره النحاس^(٥) وابن جني^(٦) وابن الشجري^(٧) (ت ٥٤٢هـ) وغيرهم^(٨) .

(١) الإفصاح ٩٥، والدر ١٩٣/٨ .

(٢) الإفصاح ٩٥، وتوجيه اللمع ١٣٢-١٣٣، ومغني اللبيب ٧٢١ .

(٣) آل عمران : من الآية ١٠٣ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٧٨/٣، وإبراز المعاني ٦٠١ .

(٥) إعراب القرآن ٧٨/٣ .

(٦) الخصائص ٣٩٩/١، والمختص ١٢٠/٢-١٢١ .

(٧) أمالي ابن الشجري ٥١٩/٢-٥٢٠ .

(٨) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : الفريد ٤٩٩/٣-٥٠٠، وإبراز المعاني ٦٠١، وأنوار التنزيل ٦٧/٦، وشرح

الألفية لابن الناظم ٨٧٢، ومدارك التنزيل ١٣٣/٣-١٣٤، وأوضح المسالك ٤١٠/٤ .

وحوزة المهدي^(١) وتاج القراء الكرمان^(٢).

وقد ضُغف هذا التوجيه بما يأتي :

١- أن حركة المثلين في القراءة غير متماثلة ، فلا يستثقل الجمع بينهما كما لم يستثقل الجمع بينهما في نحو "تُحامي المظالم" ، بخلاف "تتفرقوا" ؛ فإن الحركة فيهما واحدة^(٣).

٢- أن النون الثانية أصل ، فحذفها بعيداً جداً^(٤).

وأجيب عن الأمر الأول بأنّ الداعي إلى الحذف اجتماع المثلين مع تعذر الإدغام ، وامتناع الحذف في "تُحامي" لخوف اللبس^(٥).

وأجيب عن الثاني بأنّه لا أثر لكون النون الثانية أصلاً في منع الحذف ، يدل على ذلك اختلاف النحويين في نحو "إقامة واستقامة" أيّ الألفين المحذوفة ؟ مع أنّ الألف الأولى المنقلبة عن واو أصل ؛ لأنّها عين الكلمة^(٦) ، ثم إنّ حذف فاء الكلمة هنا أوقع من حذف حروف المضارعة التي لمعنى^(٧).

التوجيه الرابع :

أنّ عاصماً قرأ "نُجّي" بنونين كما قرأ جمهور السبعة ، لكنّه أخفى النون الثانية ؛ لوقوع الجيم بعدها ، وهي من حروف الإخفاء ، فلما أخفى ظن السامع أنّه إدغام ، فراوي

(١) شرح الهداية ٤٢٦/٢ .

(٢) غرائب التفسير ٧٤٧/١ .

(٣) المحرر ١١/١٦١ ، والتبيان ٢/٩٢٥ ، وأمالي ابن الحاجب ١/٢٠٣-٢٠٤ .

(٤) التبيان ٢/٩٢٥ .

(٥) أنوار التنزيل ٦/٦٧ ، والدر ٨/١٩٢ .

(٦) الدر ٨/١٩٢ .

(٧) أنوار التنزيل ٦/٦٧ .

هذه القراءة عن عاصم غاطً في الرواية ، وهذا التوجيه هو قول الفارسي^(١) ، واختاره الباقولي^(٢) وابن أبي مريرم^(٣) وابن يعيرش^(٤) ، وجوزة الطبرسي^(٥) والأنباري^(٦) والكرماني^(٧) وابن الجوزي^(٨) .

واستدل الفارسي لتوجيهه هذا بإسكان لام الفعل ، وبنصب "المؤمنين" ؛ إذ لو كان ماضياً مبنياً للمفعول لوجب فتح لام الفعل ورفع "المؤمنين"^(٩) .

واستبعد مكي^(١٠) والمنتجب^(١١) ما ذهب إليه الفارسي ؛ فالقراءة مروية بتشديد الجيم ، والتشديد لا يكون معه إخفاء .

التوجيه الخامس :

أن يكون الفعل "نَجَّى" في القراءة ماضياً مبنياً للمفعول ، وقد أسند إلى ضمير المصدر ، والتقدير : "نَجَّى النجاء" ، أما "المؤمنين" فمنصوب بفعل مقدر ، وكأنَّ صاحب هذا التوجيه نزع إليه فراراً من إقامة غير المفعول به الصريح مع وجوده مقام الفاعل ، ومن ثم جعله من جملة أخرى .

(١) الحجة ٢٥٩/٥ .

(٢) كشف المشكالات ٨٧٥/٢-٨٧٦ .

(٣) الموضح ٨٦٦/٢ .

(٤) شرح الفصل ٧/٧٥ .

(٥) التبيان في تفسير القرآن ٩٦/٤ .

(٦) البيان ١٦٤/٢ .

(٧) مفاتيح الأغاني ٢٨٢ .

(٨) زاد المسير ٣٨٤/٥ .

(٩) الحجة ٢٥٩/٥ .

(١٠) الكشف ١١٣/٢ .

(١١) الفريد ٥٠٠/٣ .

وهذا التوجيه جوّزه أبو حيان^(١) والسّمين^(٢).

هذه هي توجيهات النحويين للقراءة ، أولها وهو ما ذكره الفراء قائم على مسألة خلافة بين النحويين ، وهي حكم إقامة غير المفعول به الصريح مع وجوده مقام الفاعل^(٣) ، ولهم في ذلك مذاهب :

المذهب الأول : أنّه لا يجوز نيابة غير المفعول به الصريح مع وجوده .

وهذا مذهب جمهور البصريين^(٤) كسيبويه^(٥) والمبرد^(٦) وابن السراج^(٧) والزجاج^(٨) وغيرهم^(٩) ، وذهب بعضهم إلى جوازه في ضرورة الشعر كالفارسي^(١٠) وابن جني^(١١) وابن

(١) البحر ٣٣٥/٦ .

(٢) الدر ١٩٣/٨ .

(٣) العكبري في كتابه "التبيين" جعل الخلاف في هذه المسألة في مسألتين : أولهما م(٣٨) ص ٢٦٨ بعنوان : "مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل" ، وقصر الحديث فيها عن نيابة الظرف والجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح . والثانية م(٣٩) ص ٢٧٠ بعنوان : "مسألة إقامة المصدر مقام الفاعل" ، وغيره مزج بينهما ؛ لأنّ الخلاف فيها واحدٌ سوى أنّ العكبري حكى أنّ بعض البصريين جوّز نيابة المصدر مع وجود المفعول به الصريح دون الظرف والجرور .

(٤) ارتشاف الضرب ١٣٣٨/٣ ، وتوضيح المقاصد ٦٠٧/٢ ، والمساعد ٣٩٩/١ .

(٥) شرح الأشموني ٦٤/٢ .

(٦) المقتضب ٥١/٤ .

(٧) الأصول ٧٩/١ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٣ .

(٩) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : إعراب القرآن للنحاس ١٤٤/٤ ، والجمل ٧٨ ، والإيضاح ٧٣ ، واللمع ١١٨ - ١١٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ٤٦/١ ، وللواسطي ٣٨٠ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٧٤/٢ ، والمفصل ٣١٠ ، وأمالي ابن الشجري ٥١٩/٢ ، وشرح اللمع للباقولي ٣٣١/١ ، والتبيين ٢٦٨ - ٢٧٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٢٤/١ - ٥٢٥ ، والتخمير ٢٦٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٧ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣٥١/١ ، وشرح المقدمة الجزولية ٨٧٢/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣٦/١ ، ولباب الإعراب ٢٤١ ، والبسيط ٩٧٤/٢ ، والكافي في الإفصاح ٦٥٤/٣ ، والصفوة الصفية ج ٥٥١/٢/١ ، والكناش ١٣٩/١ ، والنكت الحسان ٥٤ ، وأوضح المسالك ١٤٩/٢ ، ومغني اللبيب ٧٢١ ، ٨٧٨ .

(١٠) الحجة ٢٥٩/٥ - ٢٦٠ .

(١١) الخصائص ٣٩٨/١ .

الشجري^(١).

واستدل أصحاب هذا المذهب بأنَّ المفعول به الصريح أشبه من غيره بالفاعل ؛ فنيابته أولى مع وجوده^(٢).

المذهب الثاني : أنه يجوز أن ينوب عن الفاعل غير المفعول به الصريح مع وجوده ، وهذا المذهب منسوب إلى الكسائي^(٣) والفراء^(٤) والأخفش^(٥) وأبي عبيد^(٦) والكوفيين^(٧) ، وهو اختيار ابن مالك^(٨).

وحكى العكبري عن بعض البصريين أنهم يجيزون ذلك إذا كان النائب مصدرًا^(٩).

واستدل أصحاب هذا المذهب بقراءة : « وكذلك نُجِّي المؤمنين » ، وقراءة : « لِيُجْزَى قومًا بما كانوا يكسبون »^(١٠) ، وقول الشاعر^(١١) :

(١) أمالي ابن الشجري ٥١٩/٢.

(٢) التبيين ٢٦٨.

(٣) النكت الحسان ٥٤-٥٥.

(٤) النكت الحسان ٥٤-٥٥.

(٥) شرح التسهيل ١٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، وكاشف الخصاصه ١٠٨، وجمع الهوامع ٢٦٥/٢.

(٦) ارتشاف الضرب ١٣٣٨/٣، والنكت الحسان ٥٤-٥٥.

(٧) التبيين ٢٦٨، واللباب ١٥٩/١، وشرح التسهيل ١٢٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٢١٩/١، وشرح ألفية ابن معط

١٦٩/١-٦٢٠، والصفوة الصفية ج ١/٢/٥٥١، والكناش ١٣٩/١، وارتشاف الضرب ١٣٣٨/٣-١٣٣٩،

وتوضيح المقاصد ٦٠٧/٢، وكاشف الخصاصه ١٠٨-١٠٩، وجمع الهوامع ٢٧٥/٢، وشرح الأشموني ٦٤/٢.

(٨) شرح التسهيل ١٢٨/٢، وهو أيضًا اختيار صاحب كتاب إرشاد السالك ٣٢٣/١-٣٢٥.

(٩) التبيين ٢٧٠، واللباب ١٥٩/١.

(١٠) الحائية : من الآية ١٤، وقراءة بناء الفعل "لِيُجْزَى" للمفعول قراءة عاصم في رواية عنه وأبي جعفر وشيبة.

المبسوط ٤٠٣، والغاية ٣٩٢، وشواذ القراءات ٤٣٣، والنشر ٣٧٢/٢.

(١١) من الوافر ، نُسب إلى جرير في : الخزانة ٣٣٨/١، والدرر ٢٩٢/٢، وليس في ديوانه ، والبيت غير منسوب في :

تأويل مشكل القرآن ٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٤/٤، وإعراب القراءات السبع ٦٥/٢، والخصائص ٣٩٨/١،

فلو ولدت قفيرة جرو كلبٍ لُسِبَ بذلك الجرو الكلابا
وغيرها من الشواهد والأدلة^(١).

وأجاب المانعون عن أدلة المجيزين السماعية بأنه يمكن حملها على وجوه أخرى أقوى
من الوجه الذي استدلوا به^(٢).

وينبغي الوقوف هنا عند نسبة هذا المذهب إلى الفراء وموازنته بما جاء في كتابه عن
قراءة: « وكذلك نُجِّي المؤمنين » ، وقراءة: « لِيُجْزَى قَوْمًا بما كانوا يكسبون » ، فإنه قال
عن القارئ في القراءة الأولى: « كآته احتمل اللحن ، ولا نعلم لها جهة إلا تلك » ، وقال في
صدر حديثه عن القراءة الثانية: « وهو في الظاهر لحن »^(٣)، ثم أجاز بعد ذلك أن يسند الفعل
إلى ضمير المصدر في القراءتين.

وموطن التأمل هو تلحينه القارئ أو القراءة قبل ذكره هذا الوجه ، ولو كان وجهًا
جائزًا جوازًا مطلقًا كما نسب إليه لما ذكر قبل إيراده أن القارئ لحن ، أو أن القراءة لحن في
الظاهر.

والذي يظهر لي أن إسناد الفعل المبني للمفعول إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول به
الصريح فيه ضعف عند الفراء وخفاء ، بدليل قوله عن القراءة في آية الجاثية: إنها لحن في
الظاهر ، ويؤيد ذلك قول النحاس: « وقال الفراء: "هو لحن في الظاهر" ، وهو عند البصريين

= وأما ابن الشجري ٥١٨/٢ ، وأما ابن الحاجب ٦٧٨/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣٧/١ .

و"قفيرة" بضم القاف وفتح الفاء : اسم أم الفرزدق . الخزانة ٣٣٧/١ .

(١) تنظر في : التبيين ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، وشرح التسهيل ١٢٨/٢ .

(٢) بعض الأوجه التي حمل عليها النحويون تلك الشواهد في : شرح المقدمة المحسبة ٣٧٤/٢-٣٧٥ ، وشرح جمل
الزجاجي لابن خروف ٥٢٤/١-٥٢٥ ، واللباب ١٦٠/١-١٦١ ، وتوجيه اللمع ١٣٢-١٣٣ ، وشرح المفصل لابن

يعيش ٧٤/٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣٦/١-٥٣٨ ، وشرح ألفية ابن معط ٦١٩/١-٦٢٠ .

(٣) معاني القرآن ٤٦/٣ .

لحن في الظاهر والباطن» (١).

ثم إنَّ في إسناد الفراء الفعل في قراءة : « لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » إلى ضمير المصدر دون المجرور المفلوظ به تضعيفاً لما نسب إليه من إجازة نيابة غير المفعول به الصريح مع وجوده سواء أكان النائب مصدرًا أم مجرورًا أم ظرفًا ، وعلى ذلك فربما كان يجيز إسناد الفعل المبني للمفعول إلى المصدر أو ضميره مع وجود المفعول به الصريح على ضعف ، ولا يجيز نيابة غيره.

المذهب الثالث : أنه يجوز أن ينوب غير المفعول به الصريح مع وجوده بشرط تقدم النائب.

وهذا المذهب نُسب إلى الأخفش (٢) ، ونسب الرضي إليه أنه يشترط مع تقدم النائب أن يوصف (٣) ، وقد نسب ابن جني إلى الأخفش إجازة "ضُرب الضرب الشديد زيدياً" (٤) ونحو ذلك من الأساليب التي يتحقق فيها ما اشترطه الرضي ، فلعل ما ذكره الرضي هو الصحيح من المذاهب التي نسبت إلى الأخفش في هذه المسألة.

والراجح عندي في هذه المسألة هو المذهب الأول الذي يمنع نيابة غير المفعول به الصريح مع وجوده ، والأدلة التي استدلل بها المجيزون أمكن حملها على وجوه أخرى تفوق قوة الوجه الذي ساقه المجيزون من أجله.

وإذا تقرر ذلك فإنَّ توجيه الفراء ضعيف ، ولا يحسن أن تحمل قراءة "نَجِّي" عليه ، وأما توجيه أبي عبيد فقد ردّه النحويون سواء أكانت جيم "ننجي" عنده قبل الإدغام مشددة أم غير مشددة.

(١) إعراب القرآن ٤/١٤٤.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٣٣٩ ، وتوضيح المقاصد ٢/٦٠٧ ، وجمع الهوامع ٢/٢٦٦ ، وشرح الأشموني ٢/٦٤.

(٣) شرح الكافية ١/٢٢٠.

(٤) الخصائص ١/٣٩٨.

وقول الفارسي : إنَّ عاصمًا قرأ بنونين ، لكنَّه أخفى ، فظنَّ الراوي أنَّه إدغام غير صحيح لما سبق من أنَّ القراءة مروية بتشديد الجيم ، والتشديد لا يكون معه إخفاء ، ثمَّ إنَّه لو جاز أنَّ الراوي غلط على عاصم وأنَّ عاصمًا كان يقرأ بنونين فإنَّ هذا لا ينفي القراءة أو يدفعها ؛ لأنَّها قراءة ابن عامر أيضًا ، وهو أعلى القراء السبعة سندًا وهجرة .

والتوجيه الذي يجعل الفعل مسندًا إلى ضمير المصدر و"المؤمنين" منصوب بفعل مضمر ضعيف متكلف ؛ لتقديره فعلاً ناصباً لـ"المؤمنين" .

ولم يبق بعد ذلك سوى توجيه الأخص الصغير فهو أقوى ما تحمل القراءة عليه ؛ لصحته معنى وصناعة ، وما قيل فيه من قوادح لم يستقم منها شيء ، ويزيد هذا التوجيه حسنًا وقوةً أنَّه يجعل هذه القراءة متفقة مع قراءة جمهور السبعة في المعنى ؛ فالفعل على هذا التوجيه مضارعٌ ، وهو كذلك في قراءة جمهور السبعة .

٤٦- نصب المشتغل عنه بالفعل المشتغل

قال تعالى : ﴿لَا تَقْرَأُ فِيهَا كَلِمًا تَسْفِهَهَا وَلَا يَسْمَعُ فِيهَا أَصْوَابًا وَلَا يَخَافُ فِيهَا هُجْرًا وَلَا عِزًّا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾

(١) ﴿لَا تَقْرَأُ فِيهَا كَلِمًا تَسْفِهَهَا وَلَا يَسْمَعُ فِيهَا أَصْوَابًا وَلَا يَخَافُ فِيهَا هُجْرًا وَلَا عِزًّا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾

قال الفراء : « وكان الحسن يقرأ^(٢) : "وأما ثمودَ فهديناهم" بنصب ، وهو وجه ، والرفع أجود منه ؛ لأن "أما" تطلب الأسماء ، وتمتنع من الأفعال ، فهي بمنزلة الصلة للاسم ، ولو كانت "أما" حرفاً يلي الاسم إذا شئت والفعل إذا شئت كان الرفع والنصب معتدلين مثل قوله : ﴿لَا تَقْرَأُ فِيهَا كَلِمًا تَسْفِهَهَا وَلَا يَسْمَعُ فِيهَا أَصْوَابًا وَلَا يَخَافُ فِيهَا هُجْرًا وَلَا عِزًّا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾^(٣) ، ألا ترى أن الواو تكون مع الفعل ومع الاسم ؟ فتقول : "عبد الله ضربته" ، و"زيداً تركته" ؛ لأنك تقول : "وتركت زيداً" ، فتصلح في الفعل الواو كما صلحت في الاسم ، ولا تقول : "أما ضربت فعبد الله" كما تقول : "أما عبد الله فضربت" ، ومن أجاز النصب وهو يرى هذه العلة فإنه يقول : خَلْقُهُ ما نصب الأسماء أن يسبقها لا أن تسبقه ، وكلُّ صواب^(٤) .

للنحويين في توجيه قراءة الحسن بنصب "ثمود" قولان ، إليك بيانهما :

توجيه الفراء :

ذهب الفراء إلى أن "ثمود" منصوب بالفعل المذكور ؛ إذ من مذهبه أن المشتغل ناصب للمشتغل عنه والمشتغل به^(٥) .

(١) فصلت : آية ١٧ .

(٢) قراءة نصب "ثمود" ومنعه من الصرف منسوبة إلى الحسن وابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي وعاصم وغيرهم .
جامع البيان ١٠٥/٢٤ ، وشواذ ابن خالويه ١٣٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٤١/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ٤٤٢/٢ .

(٣) يس : من الآية ٣٩ .

(٤) معاني القرآن ١٤/٣-١٥ ، وينظر : ٢٤١/١ .

(٥) مذهبه هذا في معاني القرآن : ٢٩٥/١ ، ٩٥/٢-٩٦ ، ١٣٢ . وسيأتي تفصيل مذهبه في عامل المشتغل عنه .

ويرى الفراء أن قراءة رفع "ثمود" ^(١) أقوى من قراءة نصب ؛ لمحيء "أمّا" قبل "ثمود" ، و"أمّا" لا يليها إلا الأسماء ، وإنما جاز عند الفراء نصب الاسم بعدها في قراءة الحسن ؛ لتأخر ناصب الاسم عن "أمّا" ، يقول : « ومن أجاز النصب وهو يرى هذه العلة فإنه يقول : حلقة ما نصب الأسماء أن يسبقها لا أن تسبقه ، وكلُّ صواب » .

التوجيه الثاني :

أن "ثمود" منصوب بفعل مقدر ، يفسره ما بعده ، وإلى هذا ذهب سيويوه ^(٢) والأحفش ^(٣) والزجاج ^(٤) والمبرد ^(٥) وغيرهم ^(٦) .

واختلف هؤلاء في موضع تقدير الفعل ، فقدّره مكّي ^(٧) والأنباري ^(٨) قبل "ثمود" : "مهما يكن من شيء فهدينا ثمود هديناهم" ، وقدّره ابن الشجري ^(٩) والسّمين ^(١٠) وابن هشام ^(١١) بعد "ثمود" : " وأما ثمود فهدينا هديناهم" ؛ لاختصاص "أمّا" بالأسماء .

(١) قراءة رفع "ثمود" ومنعه من الصرف قراءة جمهور القراء . الدر ٥٢٠/٩ .

(٢) الكتاب ٨١/١-٨٢ ، ١٤٨ .

(٣) معاني القرآن ٨٤/١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٣/٤ .

(٥) المقتضب ٢٧/٣ .

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : إعراب القرآن للنحاس ٥٥/٤ ، والبيان في تفسير القرآن ١١٥/٩-١١٦ ، والتبصرة والتذكرة ٣٢٦/١-٣٢٧ ، والمحرق ١٧٣/١٤ ، وأمالي ابن الشجري ١٣١/٣ ، وإعراب القراءات الشواذ ٤٢٨/٢ ، والفريد ٢٢٧/٤ ، وأنوار التنزيل ٣٧٦/٧ ، والدر ٥٢٠/٩ ، ومغني اللبيب ٨٢-٨٣ ، وروح المعاني ٣٦٦/١٢ .

(٧) مشكل إعراب القرآن ٦٤١/٢ .

(٨) البيان ٣٣٨/٢ .

(٩) أمالي ابن الشجري ١٣١/٣ .

(١٠) الدر ٥٢٠/٩ .

(١١) مغني اللبيب ٨٢-٨٣ .

وجمهور من قال بهذا التوجيه ذهبوا إلى ما ذهب إليه الفراء من تقديم قراءة الرفع على قراءة النصب ؛ لأنّ "أمّا" إذا وقع الاسم بعدها وكان بعده فعل مشغول بضميره أو سببيه فرفعه على الابتداء أولى من نصبه بتقدير فعل^(١) .

وخالف في ذلك مكّي^(٢) والأنباري^(٣) وابن يعيش^(٤) ، فنصب "ثمود" عندهم قوي ؛ لأنّ "أمّا" فيها معنى الشرط ، وهو يقتضي الفعل ، ولذا قدّر مكّي والأنباري الفعل قبل "ثمود" كما سبق .

وقولهم هذا فيه مخالفة للمسموع ، فإن الفعل لم يسمع إيلاؤه لها ؛ لأنّ "أمّا" قائمة مقام الشرط وفعله ، فلو وليها فعل لتوهم أنّه فعل الشرط^(٥) .

والخلاف بين الفراء وغيره من النحويين في توجيه هذه القراءة مردّه اختلافهم في ناصب المشتغل عنه ؛ لذا لا بدّ من إيجاز مذاهبهم في ذلك ، وبيان الراجح منها ؛ حتى يتبين الراجح في توجيه هذه القراءة ، فأقول :

اختلف النحويون في ناصب المشتغل عنه ، ولهم فيه ثلاثة مذاهب :

الأول : أنّ المشتغل عنه منصوب بعامل واجب الإضمار يفسره ما بعده ، وهذا مذهب البصريين^(٦) كسيبويه^(٧) والأخفش^(٨) والمبرد^(٩) وكثير من النحويين^(١٠) .

(١) الكتاب ٨٣/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٨٣/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٥/٤ ، والتبصرة والتذكرة ٣٢٦/١ ، والكشاف ٤٤٩/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤٥٤/١ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٦٤١/٢ .

(٣) البيان ٣٣٨/٢ .

(٤) شرح المفصل ٣٣-٣٤ .

(٥) الجني الداني ٥٢٥ ، ومغني اللبيب ٨٢-٨٣ .

(٦) الإنصاف م (١٢) ٨٢/١ .

(٧) الكتاب ٨١/١-٨٢ ، ١٤٨ .

(٨) معاني القرآن ٨٣/١-٨٥ ، ٣٣١-٣٣٢ ، ٥٦٤/٢ .

(٩) المقتضب ٧٤/٢ .

(١٠) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : معاني القرآن وإعرابه ١٩٠/٢ ، ٢٣٠/٣ ، ٦٨/٤ ، ٨٩/٥ ، ٩٢ ، وإعراب

واحتجوا لمذهبهم بما يأتي :

١- أن من صور الاشتغال قولهم : "زيداً مررت به" ، فلو لم يكن ثمَّ فعل مضمراً لما جاز نصب "زيداً" ؛ لأنَّ "مررت" فعل لازم^(١) .

٢- أن الفعل في نحو: "زيداً ضربته" متعد إلى مفعول واحد ، وقد استفاه ، فلا بد من تقدير ناصب للاسم السابق ، والأولى حينئذ تقديره مما دل عليه المذكور^(٢) .

الثاني : أن المشتغل عامل في المشتغل عنه ، وإلى هذا ذهب الكوفيون^(٣) ، واختلف النقل عنهم في العامل في المشتغل به ، فنسب بعض النحويين إليهم أن المشتغل به بدل من المشتغل عنه^(٤) .

ونسب بعضهم إليهم أنهم يعملون المشتغل في المشتغل عنه والمشتغل به^(٥) ، ونُسب ذلك إلى الكسائي والفراء خاصة^(٦) .

ومن النحويين من فصل ، فنسب إلى الكسائي إلغاء الضمير المشتغل به وإعمال المشتغل في المشتغل عنه ، ونسب إلى الفراء إعمال المشتغل في المشتغل عنه والمشتغل به^(١) .

= القرآن للنحاس ١٢٢/٢ ، ٢٠٩/٥ ، وشرح السيرافي ١٠٢/٣ ، والبصريات ٢١٥/١ ، والتعليقة ١١٤/١ ، والواضح ١٧٢-١٧٣ ، والتبصرة والتذكرة ٣٢٦/١ ، وشرح ملح الإعراب ١٥٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢٨٩/١ ، ونظم الفرائد ٢١٣-٢١٤ ، وكشف المشكل ١٢٢/٢ والكافية ٩٧ ، وشرح التسهيل ١٣٧/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦١١/٢ ، ولباب الإعراب ٣١٩ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٣٠ ، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٥/٢ .

(١) شرح السيرافي ١٠٢/٣ ، وشرح ألفية ابن معط ٨٤٧/٢-٨٤٨ .

(٢) الإنصاف ٨٢/١ ، والتبيين ٢٦٦-٢٦٧ ، وشرح ألفية ابن معط ٨٤٧/٢-٨٤٨ .

(٣) البصريات ٢١٥/١ ، والإنصاف ٨٢/١ ، والتخمير ٢٥٠/١-٢٥١ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤٣٨/١ .

(٤) التخمير ٢٥٠/١-٢٥١ ، ٣٨٩-٣٩٠ ، وشرح ألفية ابن معط ٨٤٨/٢ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢ ، واتتلاف النصرة ١١٣ .

(٦) شرح الكافية للرضي ٤٣٨/١ .

واحتج لمذهب الكوفيين في إيقاع المشتغل على المشتغل عنه بما يأتي :

- ١- أن المشتغل عنه هو المشتغل به في المعنى ، فحقه أن يكون منصوباً بالمشتغل^(٢) .
- ٢- أن تقدير عامل يعمل في المشتغل عنه خلاف الأصل ، ولا يصار إليه متى أمكن الحمل على الظاهر^(٣) .

وما ذكرته من مذاهب نسبت إلى الكوفيين أو الفراء منهم خاصة هو ما وجدته فيما بين يدي من كتب النحويين ، غير أنه قد ظهر لي أن للفراء تفصيلاً في ناصب المشتغل عنه من خلال نصوص متفرقة في كتابه "معاني القرآن" ؛ فما نسبه إليه بعض النحويين من أن المشتغل ناصب للمشتغل به والمشتغل عنه معاً ليس على إطلاقه عنده ، بل هو حين يسبق المشتغل عنه واو أو فاء أو كلام يُحتمل فيه نقل المشتغل إلى ما قبل المشتغل عنه ، يقول الفراء : « وقوله : ﴿ وَوَأَوْفَاءٌ وَأَوْفَاءٌ وَأَوْفَاءٌ ﴾ (٤) نصبت "الأنعام" بـ "خلقها" لما كانت في "الأنعام" واو ، كذلك كل فعل عاد على اسم بذكره قبل الاسم واو أو فاء أو كلام يحتمل نُقْلَةَ الفعل إلى ذلك الحرف الذي قبل الاسم ، ففيه وجهان : الرفع ، والنصب . أمّا النصب فأن تجعل الواو ظرفاً للفعل ، والرفع أن تجعل الواو ظرفاً للاسم الذي هي معه ، ومثله ﴿ وَوَأَوْفَاءٌ وَأَوْفَاءٌ ﴾ (٥) ، وهو كثير^(٦) .

- (١) ارتشاف الضرب ٤/٢١٧١ ، والمساعد ١/٤١٣ ، والتصريح ١/٢٩٧ ، وجمع الهوامع ٥/١٥٨ .
- (٢) الإنصاف ١/٨٢ ، والتبيين ٢٦٧ ، وشرح الكافية لابن جمعة ١/٢٠٨ ، وشرح الكافية للرضي ١/٤٣٨ ، وشرح ألفية ابن معط ٢/٨٤٨ .
- (٣) شرح الكافية لابن جمعة ١/٢٠٨ ، وشرح ألفية ابن معط ٢/٨٤٨ .
- (٤) النحل : من الآية ٥ .
- (٥) يس : من الآية ٣٩ .
- (٦) الذاريات : من الآية ٤٧ .
- (٧) معاني القرآن ٢/٩٥ .

وما ذكره الفراء في النص السابق اعتمده في إعرابه، وذكره في غير موضع في كتابه^(١).
أمّا حين لا يسبق المشتغل عنه كلام فإن الفراء تارة ينصب المشتغل عنه بالمشتغل ،
ويجعل المشتغل به بدلاً من المشتغل عنه ، وتارة يقدر ناصباً للمشتغل عنه.

أمّا الأول فيؤخذ من قوله : « وقد قال بعض النحويين : "زيداً ضربته" ، فنصبه
بالفعل كما تنصبه إذا كان قبله كلام ، ولا يجوز ذلك إلا أن تنوي التكرير^(٢) ، كآته نوى أن
[يقع]^(٣) الضرب على زيد قبل أن يقع على الهاء، فلمّا تأخر الفعل أدخل الهاء على التكرير،
ومثله مما يوضحه قولك : "زيد مررت به" ، ويدخل على من قال : "زيداً ضربته" على كلمة
أن يقول : "زيداً مررت به" ، وليس ذلك بشيء ؛ لأنه ليس قبله شيء يكون ظرفاً للفعل^(٤).

وظاهرٌ أنّ الفراء يريد بقوله السابق أنّ المشتغل عنه منصوب بالمشتغل ، والمشتغل به
بدل من المشتغل عنه على نية تكرار العامل^(٥) ، ومما يدل على أنّ البدل عند الفراء على نية
تكرار العامل قوله في النص السابق : « ويدخل على من قال : "زيداً ضربته" على كلمة أن
يقول : "زيداً مررت به" ، فإنه يريد بالكلمة الجملة الواحدة ، أي أنّ قولهم : "زيداً ضربته"
جملة واحدة إذا لم تجعل الهاء بدلاً من "زيداً" ، وجملتان إن جعلت الهاء بدلاً على مذهب
الفراء في البدل.

وإجازة الفراء قولهم : "زيداً ضربته" إذا جعل الكلام جملتين بتقدير الهاء بدلاً يفهم منه

(١) معاني القرآن ١/٢٩٥، ٣٧٦، ١٣٢/٢-١٣٣، ٢١٩، ٢٥٥، ٣٦٧، ١٤/٣.

(٢) يريد بالتكرير البدل.

(٣) في المطبوع : "يوقع ب : يقع" ، فأثبت ما في النسخ جميعها ، و"يقع" أقرب إلى الصواب من "يوقع" ؛ لقوله بعدُ :
« يقع على الهاء » .

(٤) معاني القرآن ٢/٢٥٥-٢٥٦.

(٥) معاني القرآن ١/٥٦، ١٩٥-١٩٦، ١٤٠/٢، وينظر : البحر ٢/١٤٥. وفي استخدام الفراء مصطلح التكرير عوضاً
من البدل دلالة على مذهبه في عامل البدل.

أنه إذا سبق المشتغل عنه كلام فإنه يكون حينئذ مع المشتغل به جملة واحدة ، والعامل فيهما واحد.

وأما الثاني وهو تقدير الفراء ناصباً للمشتغل عنه كما هو مذهب البصريين فنراه في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ دَاخِرًا مَعَهُمْ جَاهِدًا أَذًى يَسْرِبًا ﴾ (١).

يقول : « ويكون "هذا" في موضع رفع وموضع نصب ، فمن نصب أضمر قبلها ناصباً كقول الشاعر (٢) :

زيادتنا نُعمان لا تحرمناها تق الله فينا والكتاب الذي تتلو (٣)
وربما كان الفراء لا يقدر ناصباً للمشتغل عنه إلا حين يتعذر عمل المشتغل فيه، فإنَّ المشتغل في قوله تعالى : « هذا فليذوقه حميم وغساق » قد صُدِّرَ بلام الأمر ، وبعض النحويين يرى أن لها صدر الكلام (٤) ، وكذا الأمر في "لا" الناهية في البيت (٥) على أن المشتغل في البيت فيه علة أخرى لمنع عمله فيما قبله ، وهي اتصاله بنون التوكيد ؛ إذ الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله (٦).

(١) ص : آية ٥٧ .

(٢) من الطويل ، لعبد الله بن همام السلوي في : النوادر لأبي زيد ١٣٦ ، ٢٠٠ ، والأضداد لأبي الطيب اللغوي ٥٣ ، وسمط اللآلئ ٩٢٣ ، وأمالى ابن السجري ٣١٥/١ ، وشرح شواهد الشافية ٤/٤٩٧ ، ولسان العرب "وقى" ٤٠٢/١٥ .

والبيت غير منسوب في : إصلاح المنطق ٢٤ ، والخصائص ٢/٢٨٨ ، ٣/٩١ ، وسر الصناعة ١/١٩٨ ، والمحاسب ٣٧٢/٢ .

وفي البيت روايات ، فرواه أبو زيد : "لا تمحوئها" ، ورواه ابن السكيت وابن جني : "لا تنسيئها" ، كما روى ابن جني "خف" بدل : "تق" .

(٣) معاني القرآن ٢/٤١٠ . وينظر بعض ما ذكرته في مذهبه في : النحو وكتب التفسير ١/١٩٧-١٩٩ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٣١ ، وارتشاف الضرب ٤/١٨٥٧ .

(٥) ارتشاف الضرب ٤/١٨٥٧ ، وحاشية الخضري ١/١٠٢ .

(٦) شرح شواهد الشافية ٤/٤٩٧ .

الثالث: أنّ المشتغل عنه منصوب بالقصد، وهذا مذهب ابن الطراوة^(١)، وتبعه السهيلي^(٢).

هذه هي مذاهب النحويين في ناصب المشتغل عنه ، أمّا مذهب ابن الطراوة فظاهر الضعف ؛ لأن القصد معنى ، والمعنى يعمل في الظرف والمجرور دون المفعول الصحيح^(٣).

وأما مذهب البصريين فردّه ابن الطراوة ؛ لتخلف شرطين من شروط ثلاثة لا بد من توافرها في كل ما يُدعى إضماره ، هي :

١— أن يكون هناك ما يطلبه من جهة اللفظ أو من جهة المعنى.

٢— أن يكون هناك ما يفسره.

٣— أن يكون إظهاره غير محلٍّ بالمعنى ، فإن أحل ظهوره بالمعنى المقصود من الكلام فتقديره فاسد.

وتقدير الناصب في باب الاشتغال ليس له ما يفسره ؛ لأن من شرط المفسّر أن يكون موجوداً قبل الحذف.

كما أنّ إظهار الناصب هنا يُخل بالظاهر ، فإنه إذا قيل : "زيداً ضربته" ، فـ"ضربته" هنا مفيدة ، وإذا أظهر المقدر فقيل : "ضربت زيداً ضربته" أصبحت "ضربته" هنا مؤكدة^(٤).

وأجيب عما ذكره ابن الطراوة ، فقوله : إنّ المفسّر من شرطه أن يكون موجوداً قبل الحذف قول صحيح ، إلا أن الإضمار في الاشتغال جاء قبل الذكر على شريطة التفسير ، كما جاء في نحو : "رَبَّهُ رجلاً" ، وكما جاء مفسر ضمير الشأن ، وكل ذلك خارج عن

(١) نتائج الفكر ٧١، وارتشاف الضرب ١٠٧٧/٣.

(٢) نتائج الفكر ٧١.

(٣) البسيط ٦٢٩/٢.

(٤) البسيط ٦٢٨/٢.

القياس ، وهو مما يحفظ ، ولا يقاس عليه^(١).

وأما قوله : إن إظهار المضمرة فيه إخلال بالظاهر فغير صحيح ؛ لأن الظاهر هنا لم يؤت به إلا عند الإضمار ، فإذا أظهر المضمرة لم يُحتج إلى الظاهر المفسر ، وعليه فيإظهاره ليس فيه إخلال بالكلام^(٢).

وأما المذاهب المنسوبة إلى الكوفيين فحسبي هنا النظر فيها ؛ لبيان أقواها ، ثم موازنته بمذهب البصريين ، فما نسب إلى الكوفيين والفراء منهم خاصة من أن المشتغل عامل في المشتغل عنه والمشتغل به يلزم منه تعدي الفعل المتعدي إلى واحد إلى اثنين ، والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة^(٣).

وأما ما نسب إلى الكسائي من إلغاء المشتغل به فإنه وإن كان سالماً مما في المذهب السابق إلا أن فيه ضعفاً من وجه آخر ؛ إذ الفعل يتعدى إلى الضمير بحرف الجر في نحو: "زيداً مررت به" ، فكيف يلغى الضمير ويتعدى الفعل إلى الاسم المتقدم دون حرف الجر؟! ثم إن إلغاء السبي في نحو : "زيداً ضربت أخاه" غير ممكن ؛ لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة^(٤).

ويبقى بعد ذلك من مذاهب الكوفيين ما نسبه الخوارزمي إليهم ، من أن المشتغل به بدل من المشتغل عنه ، فهو بدل كل في نحو : "زيداً ضربته" ، وبدل بعض في نحو : "زيداً ضربت رأسه" ، وبدل اشتغال في نحو : "زيداً ضربت أخاه".

(١) البسيط ٦٢٩/٢.

(٢) البسيط ٦٣٠/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢-٣١ ، والبسيط ٦٢٩/٢ ، وائتلاف النصرة ١١٣ ، وهمع الهوامع ١٥٨/٥.

(٤) همع الهوامع ١٥٨/٥.

وأما نحو : "زيداً مررت به" و"زيداً خرجت به" فجعل الخوارزمي المشتغل به بدلاً بتأويل ؛ لأن معنى "زيداً مررت به" : "زيداً جاوزته" ، ومعنى "زيداً خرجت به" : "زيداً أخرجته"^(١).

وفي بعض ما ذكره الخوارزمي نظر ؛ فإنه جعل المشتغل به في نحو : "زيداً ضربت رأسه" بدل بعض ، وفي نحو "زيداً ضربت أخاه" بدل اشتغال ، وذلك غير مستقيم ؛ لأن من شرط بدل البعض والاشتغال أن يصح الاستغناء بالمبدل منه مع استقامة المعنى ، وذلك غير متحقق فيما ذكره^(٢).

ومنع الرضي أن يكون المشتغل به أحد التوابع الخمسة عند الفراء والكسائي ؛ لاختلاف إعراب المشتغل به عن المشتغل عنه في بعض أمثلة الاشتغال نحو : "زيداً مررت به" ؛ لكنه عاد ، فقال : « ولو قيل على مذهبهما^(٣) إن المنتصب بعد الفعل الظاهر أو شبهه سواء كان ضميراً أو متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولاً ، فالضمير في : "زيداً ضربته" بدل من "زيداً" ، وكذا الجار والمجرور في نحو "زيداً مررت به" ؛ إذ المعنى : "زيداً جاوزته" ، وكذا "أخاه" في قولك : "زيداً ضربت أخاه" بدل من "زيداً" على حذف المضاف من "زيداً" ؛ أي : "متعلق زيد ضربت أخاه" ، وكذا في قولك : "زيداً ضربت عمراً في داره" ، و"زيداً لقيت عمراً وأخاه" بتقدير : "ملايس زيد ضربت" ، و"ملايس زيد لقيت" ، ثم بينت الملايس بقولك : "عمراً في داره" ؛ فإنه ملايس زيد بكونه مضروباً في داره ، وبقولك : "عمراً وأخاه" ؛ فإنه ملايس زيد بكونه ملقياً لك هو وأخو زيد ، وإن كانت الملابس في صورتين بعيدة كما يجيء في مذهب البصريين أيضاً^(٤).

(١) التخميم ٣٩٠/١ ، وينظر : شرح الكافية للرضي ٤٣٨/١ .

(٢) يُنظر اشتراط هذا في بدل البعض والاشتغال في : همع الهوامع ٢١٣/٥ .

(٣) يعني الفراء والكسائي .

(٤) شرح الكافية ٤٣٨/١ - ٤٣٩ .

والراجح عندي أنّ مذهب الكوفيين على الوجه الذي ذكره الرضي أقوى من مذهب البصريين لما يأتي :

١— جعل الضمير بدلاً من الاسم المتقدم في نحو : "زيداً لقيته" أولى من نصب الاسم المتقدم بعامل مضمّر ؛ لصحة البدلية والسلامة من التقدير.

٢— أنّ بعض صور الاشتغال التي لا تستقيم على هذا المذهب إلا بتأويل نحو: "زيداً مررت به" و"زيداً ضربت أخاه" هي أيضاً غير مستقيمة على مذهب البصريين إلا بتأويل ؛ ففي نحو : "زيداً مررت به" لا يصح إضمار "مررت" ؛ لأنه غير متعد ؛ لذا يضمّر البصريون فعلاً متعدياً فيه معنى "مررت".

وفي نحو : "زيداً ضربت أخاه" لا يصح إضمار "ضربت" ؛ لعدم استقامة المعنى، ولذا يضمّر البصريون فعلاً آخر ، فيضمرون نحو : "أهنت".

فإذا تساوى مذهب البصريين والكوفيين في بعض صور الاشتغال كالصور السابقة من حيث تكلف التقدير فإن مذهب الكوفيين يفضل مذهب البصريين في غير تلك الصور.

لقراءة نصب "شهر" ثمانية توجيهات ، للفراء توجيهان منها :

توجيه الفراء الأول :

أن يكون "شهر" منصوباً بـ"أن تصوموا" مقدرة، وهذا ما أراده بقوله: « وقرأ الحسن نصباً على التكرير : "وأن تصوموا شهر رمضان خير لكم" ؛ إذ لا يستقيم النصب على التكرير عنده إلا بأن يكون المصدر المؤول من "أن تصوموا" المقدرة بدلاً من المصدر المؤول من قوله : « وأن تصوموا خير لكم » .

توجيه الفراء الثاني :

أن "شهر" منصوب بالمصدر "الصيام" في قوله : « كتب عليكم الصيام » .

وعندي أن هذا التوجيه ضعيف من وجهين :

١- أن فيه إعمال المصدر المعرف بـ"أل" ، وإعماله اختلف فيه النحويون ، فذهب الكوفيون إلى منع إعماله^(١) ، واختار ذلك جماعة من البصريين كابن السراج^(٢) .
وذهب سيبويه^(٣) والفراء^(٤) إلى جواز إعماله ، وكذا الفارسي إلا أن الإعمال عنده قبيح^(٥) .

وذهب بعض النحويين إلى التفصيل ، فأجازوا إعماله إن عاقب الضمير "أل" ، ومنعوا إعماله إن لم يعاقب^(٦) .

(١) إعراب القراءات السبع ٤٨٣/٢ ، وارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥ ، والمساعد ٢٣٤/٢ .

(٢) الأصول ١٣٧/١ ، وينظر : ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥ ، والمساعد ٢٣٤/٢ .

(٣) الكتاب ١٩٢/١ ، وينظر : ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥ ، والمساعد ٢٣٤/٢ . وغزي إلى سيبويه إجازة إعماله على قبح . ينظر : المساعد ٢٣٤/٢-٢٣٥ .

(٤) نقل مذهب الفراء ابن أصبغ في : ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥ ، وقال ابن عقيل : « ونقل ابن أصبغ عن الفراء إجازة إعماله لكن على استقباح » . المساعد ٢٣٤/٢ . وإجازة الفراء الإعمال دون قبح يؤيدها توجيهه هذه القراءة .

(٥) الإيضاح العضدي "ط" . كاظم المرجان ١٤٥ ، وينظر : ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥ ، والمساعد ٢٣٥/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥ ، والمساعد ٢٣٥/٢ ، والتصريح ٦٣/٢ .

٢- أن فيه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي ، وهذا الفصل غير جائز على الصحيح^(١).

التوجيه الثالث :

أن "شهر" منصوب بقوله : " وأن تصوموا" المذكورة في الآية ، وهذا التوجيه عزي إلى الكسائي^(٢) ، وجوزّه الزمخشري^(٣) وابن عطية^(٤).

وردّ النحاس^(٥) ومكي^(٦) وغيرهما^(٧) هذا التوجيه بأنه يلزم منه الفصل بين الموصول وصلته بأجنبي ، ذلك أن "شهر" من تمام صلة "أن تصوموا" ، وقد فصل بينهما بخبر الموصول ، وهو "خير" الأجنبي من الصلة.

ودفع بعض النحويين ما رد به النحاس ومن تابعه بأن نصب "شهر" على الظرفية ، والظرف والمجرور يغتفر فيهما ما لا يغتفر في غيرهما.

ورد قولهم بأن نصب "شهر" على أنه مفعول به لا على الظرفية^(٨).

التوجيه الرابع :

أن "شهر" منصوب على الظرفية ، والعامل فيه المصدر "الصيام" ، وهذا التوجيه جوزّه

(١) شرح التسهيل ١١٣/٣ ، والمساعد ٢٣٢/٢-٢٣٣ ، والتصريح ٦٣/٢ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢٨٧/١ .

(٣) الكشاف ٣٣٦/١ .

(٤) المحرر ٨٢/٢ .

(٥) إعراب القرآن ٢٨٧/١ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ١٢/١ .

(٧) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : البيان ١٤٤/١ ، والتفسير الكبير ٨٤/٥ ، والفريد ٤٢٠/١ ، والجامع ٢٩١/٢ ،

وغرائب القرآن ٥٠٠/١ ، والبحر ٣٩/٢ ، والدر ٢٧٨/٢ ، وحاشية الشهاب ٤٦٤/٢ ، وروح المعاني ٤٥٧/١ .

(٨) الدر ٢٧٨/٢ .

الأحفش^(١) والطبري^(٢) وابن عطية^(٣).

التوجيه الخامس :

أن يكون نصب "شهر" على الإغراء ، وهذا التوجيه عُزي إلى أبي عبيدة^(٤) وأبي عبيد^(٥) والحويني^(٦) ، واختاره مكّي^(٧) وابن عطية^(٨) وغيرهما^(٩) ، وجوّزه الزجاج^(١٠) وابن الأنباري^(١١) والزمخشري^(١٢) وغيرهم^(١٣).

واستبعد النحاس هذا التوجيه ؛ « لأنه لم يتقدم ذكر الشهر فيغرى به »^(١٤).

قلت: لم يشترط النحويون في جواز النصب على الإغراء أن يتقدم ذكر المغرى به^(١٥)،

(١) معاني القرآن ١/١٧١.

(٢) جامع البيان ٢/١٤٤.

(٣) المحرر ٢/٨٢.

(٤) البحر ٢/٣٩، والدر ٢/٢٧٨.

(٥) زاد المسير ١/١٨٧، والجامع ٢/٢٩٧.

(٦) البحر ٢/٣٩، والدر ٢/٢٧٨.

(٧) مشكل إعراب القرآن ١/١٢١.

(٨) المحرر ٢/٨٢.

(٩) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية: البيان ١/١٤٤، والفريد ١/٤٢٠، والبحر ٢/٣٩، وروح المعاني ١/٤٥٧.

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٥٤.

(١١) إيضاح الوقف والابتداء ١/٥٤٤.

(١٢) الكشف ١/٣٣٦.

(١٣) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية: التبيان في تفسير القرآن ٢/١٢١، وزاد المسير ١/١٨٧، والتفسير الكبير ٥/٨٤، وأنوار التنزيل ٢/٤٥٠، وغرائب القرآن ١/٥٠٠.

(١٤) إعراب القرآن ١/٢٨٧.

(١٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/١٠٠٥-١٠٠٨، ولابن عصفور ٢/٢٨٦.

على أنه قد تقدم ما يدل على الشهر ، وهو قوله : « كتب عليكم الصيام »^(١).

التوجيه السادس :

أن يكون "شهر" بدلاً من "أياماً" في قوله : « أياماً معدودات » ، وهذا التوجيه عزي إلى الأخفش^(٢) والرماني^(٣) ، وجوزّه الزجاج^(٤) والعكبري^(٥) وغيرهما^(٦).

واستبعد هذا القول ؛ لكثرة الفصل بين البدل والمبدل منه^(٧).

التوجيه السابع :

أن يكون "شهر" منصوباً بـ"تعلمون" في قوله : « وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون » ، والتقدير : "إن كنتم تعلمون شرف شهر رمضان" ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

وهذا التوجيه جوزّه العكبري^(٨) والمنتجب^(٩) والسمين^(١٠) والشهاب الخفاجي^(١١).

(١) الجامع ٢/٢٩٧.

(٢) البحر ٢/٣٩، والدر ٢/٢٧٨.

(٣) الجامع ٢/٢٩١، والبحر ٢/٣٩، والدر ٢/٢٧٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٥٤.

(٥) التبيان ١/١٥٣.

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : التبيان في تفسير القرآن ٢/١٢١، وإعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ٦٠، والكشاف ١/٣٣٦، وكشف المشكلات ١/١٤٠، ومجمع البيان ١/٤٩٦، والفريد ١/٤٢٠، والجامع ٢/٢٩١، وأنوار التنزيل ٢/٤٥٠، وغرائب القرآن ١/٥٠٠.

(٧) البحر ٢/٣٩، والدر ٢/٢٧٨، وحاشية الشهاب ٢/٤٦٤.

(٨) التبيان ١/١٥٣.

(٩) الفريد ١/٤٢٠.

(١٠) الدر ٢/٢٧٨.

(١١) حاشية الشهاب ٢/٤٦٤.

قال الألويسي عن التوجيه : « ليس بشيء»^(١) ، وربما كان ذلك لضعف المعنى ، وتقدير مضاف ، ثم حذفه.

التوجيه الثامن :

أن يكون "شهر" منصوباً بإضمار "أعني" ، وهذا التوجيه جوّزه العكبري^(٢).

ويظهر لي بعد عرض توجيهات القراءة أن الثاني منها والثالث والسادس والسابع لا يمكن حمل القراءة على أي منها ؛ لما فيها من الضعف السابق بيانه ، أمّا التوجيهات الأخرى فيمكن حمل القراءة عليها ؛ لصحتها معنى وصناعة.

(١) روح المعاني ٤٥٧/١

(٢) التبيان ١٥٣/١.

إذا قالت حذام فأنصوتها فإن القول ما قالت حذام
وقال الله - تبارك وتعالى ، وهو أصدق قبيلاً - ﴿ نَدَقَرِ رِ نَدَقَرِ نَدَقَرِ ﴾^(١) ، يريد : كالوا لهم ، وقال الشاعر^(٢) :

ما شق جيب ولا قامتك نائحة ولا بكتك جيداً عند أسلاب^(٣)
جاء الفعل "نفخ" في قراءة عبد الله بن مسعود **t** متعدياً دون حرف الجر ، وقد ذهب الفراء إلى أن ذلك على إسقاط حرف الجر ، يدل على ذلك استدلاله لهذه القراءة بقوله تعالى : ﴿ نَدَقَرِ رِ نَدَقَرِ نَدَقَرِ ﴾^(٤) ، وأن المراد : كالوا لهم^(٤) . وأورد أيضاً شواهد أخرى لأفعال تتعدى بنفسها تارة ، وبحرف الجر تارة أخرى ، ونص في بعض الشواهد التي تتعدى فيها الفعل بنفسه على أن الأصل التعدي بحرف الجر ، كما في قول الشاعر :

ولقد أبيت على الطوى وأظله حتى أنال به كريم المأكَل

= ابن صعب في : شرح أبيات المغني ٤/٣٢٩-٣٣١ ، وغير منسوب في : مغني اللبيب ٢٩١ .
ويروى البيت "فصدقوها" بدل "فأنصوتها" ، ونسب بهذه الرواية إلى ديسم بن طارق أو لجيم بن صعب في : الفاخر ١٤٦ ، وإلى لجيم بن صعب في : المقاصد النحوية ٤/٣٧٠ ، والتصريح ٤/٢٢٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/٥٩٦ ، وغير منسوب في : الكامل ٢/٥٩١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٠ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٢٠٥ ، وتهذيب اللغة "حذم" ٤/٤٧٥ ، والإفصاح ٢٣١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٦٠ .
(١) المطففين : آية ٣ .

(٢) من البسيط ، ليزيد بن مفرغ الحميري في : ديوانه ٨٣ ، وجامع البيان ٣/٢٧٦ ، والمختص ١٤/٧٧ ، والبحر ٢/٤٦٦ ، والدر ٣/١٩٥ .

ويروى في الديوان : "ولا ناحتك نائحة" بدل "ولا قامتك نائحة" .

(٣) معاني القرآن ٢/٢١٤-٢١٥ .

(٤) معاني القرآن ١/٢١٥ ، ٣/٢٤٥ .

فإنه قال بعده : « تُلقَى الصفات وإن اختلفت في الأسماء والأفعال » ، وقال في قول الشاعر :

إذا قالت حذام فأنصوتها فإن القول ما قالت حذام
قال : « يريد : فأنصتوا لها »^(١).

وتابع الفراء فيما ذهب إليه في القراءة الطبري^(٢) والزمخشري^(٣) وأبو حيان^(٤) ،
واستدلوا لتعدي "نفخ" بنفسه بشواهد^(٥) ، منها قول الشاعر^(٦) :

مُوَلِّيَ الرِّيحِ رَوْمِيَهُ وَجِبْهَتَهُ كَالهَبْرِقِيِّ تَنْحَى يَنْفِخُ الفَحْمَا
هذا ما قيل في القراءة ، وظاهر أن "نفخ" كـ "شكر" و"نصح" ونحوهما من الأفعال
التي تتعدى بنفسها تارة ، وبجرف الجر تارة أخرى ، وقد اتفق النحويون على أن هذا النوع
من الأفعال مقصور على السماع يحفظ ولا يقاس عليه^(٧) ، لكنهم اختلفوا في الوجه الذي
يمكن أن تخرّج عليه تلك الأفعال.

وما ذكره الفراء ومن تابعه في القراءة إنما هو قول من الأقوال التي قيلت في تلك
الأفعال ، وفيها أقوال أخرى يمكن حمل القراءة على بعضها :

(١) معاني القرآن ٩٤/٢ .

(٢) جامع البيان ٢٧٦/٣ .

(٣) الكشاف ٤٣١/١ .

(٤) البحر ٤٦٦/٢ .

(٥) جامع البيان ٢٧٦/٣ ، والصاح "نفخ" ٤٣٣/١ ، واللسان ٦٣/٣ .

(٦) من البسيط ، للناطقة الذبياني ، في ديوانه ٦٦ ، والكشاف ٤٣١/١ ، والبحر ٤٦٦/٢ ، والدر ١٩٥/٣ .

والهبرقي : الحداد . وتنجى : تحرف ، وقيل اعتمد . والشاعر شبه الثور بالحداد ؛ لأنه مكث يبحث الرمل ، ويكب
عليه ، فيجتهد وينفخ من التعب ، كما يكب الحداد .

(٧) الجمل للزجاجي ٣١ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٦٩/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٠٠/١ ، والبسيط
٤٦٤/١ .

القول الأول :

أنها أفعال لازمة ، وما جاء منها متعد بنفسه فعلى حذف حرف الجر . وإلى هذا ذهب الفراء^(١) وثعلب^(٢) والثمانيني^(٣) (ت ٤٤٢ هـ) وغيرهم^(٤).

القول الثاني :

أنّ التعدي لغة ، واللزوم لغة أخرى . وإلى هذا ذهب ابن السكيت^(٥) وابن بابشاذ^(٦) وغيرهما^(٧).

القول الثالث :

أنّ تلك الأفعال متعدية بنفسها ، وما جاء منها متعدياً بحرف الجر حكم بزيادته . وهذا المذهب نسبة ابن درستويه^(٨) (ت ٣٣٧ هـ) وجماعة^(٩) إلى بعض النحويين ، وممن أخذ به الرضي ، فإنه ذهب إلى أنّ أفعال هذا الباب حين يتساوى فيها الاستعمالان التعدي واللزوم هي متعدية بنفسها ؛ لأنّ المعنى مع الحرف كالمعنى دونه ، والتعدي واللزوم بحسب المعنى ، والفعل دون الحرف متعدٍ إجماعاً ، فكذلك مع الحرف ، وذلك نحو "نصحت" و"شكرت".

(١) معاني القرآن ١/١٢٥ ، ٢١٥ ، ٢٢٨ ، ٩٤/٢ .

(٢) الفصح ٢٧٨ .

(٣) الفوائد والقواعد ٢٦٣-٢٦٤ .

(٤) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : البيان في شرح اللمع ١٩٤-١٩٥ ، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٨٨ ، والمساعد ٤٢٧/١ ، وتعليق الفرائد ١١/٥ .

(٥) إصلاح المنطق ٢٨١ .

(٦) شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٦٩ .

(٧) شرح الفصح ١/٢٣١-٢٣٢ .

(٨) تصحيح الفصح ١٦٩ .

(٩) شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٧٠ ، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٨٨ ، وتعليق الفرائد ١١/٥ .

كما حكم بتعدية الفعل بنفسه من باب أولى إذا كانت تعديته بالحرف أقل في الاستعمال من تعديته بنفسه كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَوْلَا جَاءَنَا رَبُّنَا بِآيَاتٍ كَبِيرَةٍ ﴾^(١).

واستثنى من تلك الأفعال ما جاء منها متعدياً بنفسه قليلاً ، فهي عنده لازمة^(٢).

القول الرابع :

أنَّ "نصح" و"شكر" ونحوهما من الأفعال مما يتعدى إلى مفعولين ، أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجر ، فأصل : "شكرت محمداً" شكرت لمحمد فعله ، أو شكرت محمداً لفعله ، ثم اقتصر على أحد المفعولين ، فقليل : شكرت محمداً ، أو شكرت فعل محمد. وهذا القول ذهب إليه ابن درستويه^(٣) ، وتابعه البطليوسي^(٤) والسهيلي^(٥) (ت ٥٨١هـ).

وما ذهب إليه هؤلاء دعوى لا دليل عليها عند ابن عصفور ؛ إذ لم يسمع عن العرب تعدية تلك الأفعال إلى مفعولين ، وفي عدم سماع ذلك دليل على فساد ما ذهبوا إليه^(٦).

القول الخامس :

أنَّ تلك الأفعال قسم مستقل برأسه ، وليست داخلة في الفعل المتعدي أو اللازم. وإلى هذا ذهب الزجاجي^(٧) والعكبري^(٨) وابن مالك^(٩) ، واختاره أبو حيان^(١)

(١) البقرة : من الآية ١٩٥ .

(٢) شرح الكافية ١٣٦/٤-١٣٧ .

(٣) تصحيح الفصحح ١٦٨-١٧٠ .

(٤) الاقتضاب ٣٠٨/٢-٣٠٩ .

(٥) نتائج الفكر ٣٥٢-٣٥٣ .

(٦) شرح جمل الزجاجي ٣٠١/١ ، وينظر : ارتشاف الضرب ٢٠٨٨/٤ .

(٧) الجمل ٣١ .

(٨) المتبع ٣١١/١ .

(٩) شرح التسهيل ١٤٩/٢ .

والدمامي^(٢) (ت ٨٢٧هـ).

واحتج أصحاب هذا القول بأنهم وجدوا تلك الأفعال متعدية تارة بنفسها ، وتارة بحرف الجر ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر ليجعل هو الأصل^(٣).

ورُدّ هذا القول بأنه لا يتصور أن يكون الفعل متعدياً لازماً ؛ « لأنه محال أن يكون الفعل قوياً ضعيفاً في حال واحدة ، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محل للفعل في حين واحد »^(٤).

القول السادس :

أن تلك الأفعال منها ما هو متعد بنفسه ، ومنها ما هو لازم ، فالفعل المتعدي بنفسه منها ما حل بالمفعول نحو : "مسحت رأسي" ، فإن المسح يحل بالرأس ، فهذا الفعل ونحوه متعد بنفسه ، وما جاء منها متعدياً بالحرف فهو زائد.

وأما الفعل اللازم منها فهو ما لا يحل بالمفعول نحو : "نصحت لزيد" ؛ إذ النصح لا يحل بزيد ، وما جاء من هذه الأفعال متعدياً بنفسه فعلى حذف حرف الجر.

وهذا المذهب هو مذهب ابن عصفور^(٥) ، وهو مبني على مذهبه في الفعل المتعدي بنفسه ؛ إذ الفعل المتعدي عنده ما حلّ بالمفعول^(٦).

القول السابع :

(١) ارتشاف الضرب ٢٠٨٨/٤.

(٢) تعليق الفرائد ١١/٥.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٠٠/١.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٠٠/١.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٣٠٠/١-٣٠١.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٢٩٩/١.

ما ذهب إليه ابن أبي الربيع ؛ إذ أفعال هذا الباب عنده ثلاثة أقسام :

أولها : أن يكون تعدي الفعل بنفسه وتعديه بحرف الجر أصليين ، واختلف تعديه للحظين مختلفين^(١) ، وذلك نحو : "كلتك" و"كلت لك" ، فمن قال : "كلتك" لحظ معنى أعطيتك ، ومن قال : "كلت لك" لحظ معنى حُطتُ الشيء لك^(٢) .

الثاني : أن يكون الأصل تعديه بحرف الجر نحو : "شكرت لزيد" ، وقولهم : "شكرت زيدا" حذف منه حرف الجر .

وإنما كان (شكر) و(نصح) ونحوهما الأصل فيهما عنده تعديهما بحرف الجر لأنه الأكثر في كلام العرب ، فوجب أن يجعل الأكثر الأصل ، والقليل الفرع^(٣) .

الثالث : أن يكون الأصل تعديه بنفسه نحو : "قرأت السورة" وقولهم : "قرأت بالسورة" على زيادة حرف الجر^(٤) .

هذه هي مذاهب النحويين في هذه الأفعال ، والذي يظهر لي هو ما ذهب إليه الرضي ، وهو أن ينظر في كل فعل من هذه الأفعال على حدة ، فيحكم بتعدي الفعل بنفسه إذا كانت أكثر في الاستعمال من تعديه بالحرف ، وكذا إذا كانت مساوية له ، ويحكم بلزوم الفعل إذا كان تعديه بنفسه قليلاً .

(١) البسيط ١/٤٦٠ .

(٢) البسيط ١/٤٦٤-٤٦٥ .

(٣) البسيط ١/٤٦٠ .

(٤) البسيط ١/٤٦٣ .

٤٩- النصب بنزع الخافض

قال تعالى : ﴿ قَالُوا لَوْلَا جَاءَنَا السَّمْعُ وَالْبَصَرُ لَكُنَّا مِنَ الْمَلَأَىٰ » (١)

قال الفراء: « وتقرأ (٢) : "ولقد صدق عليهم إبليس ظنّه" ، نصبت الظن على قوله : "ولقد صدق عليهم في ظنّه" (٣) .

للنحويين في وجه نصب "ظنّه" في قراءة تخفيف "صدق" أربعة توجيهات :

توجيه الفراء :

قول الفراء عن وجه نصب "ظنّه" في القراءة بأنه على تقدير : "ولقد صدق عليهم في ظنّه" يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون نصب "ظنّه" بترع الخافض ، والآخر أن يكون النصب على الظرفية. والأول أقرب إلى كلام الفراء ، بل إن الأزهري جزم بأن مراده ذلك (٤) .

وهذا التوجيه جوّزه الزمخشري (٥) وابن أبي مريم (٦) وأبو شامة (٧) وغيرهم (٨) .

ولم يرتض ابن جني ما ذهب إليه الفراء، يقول : « وذهب الفراء إلى أنّه على معنى "في

(١) سبأ : آية ٢٠ .

(٢) قرأ عاصم وحمزة والكسائي : « صدق » بتشديد الدال ، وقرأ باقي السبعة : « صدق » بالتخفيف .

السبعة ٥٢٩ ، والتبصرة ٦٤٥ ، والعنوان ١٥٦ ، والنشر ٣٥٠/٢ .

(٣) معاني القرآن ٣٦٠/٢ .

(٤) علل القراءات ٥٥٣/٢ .

(٥) الكشاف ٢٨٦/٣ .

(٦) الموضح ١٠٥٣/٣ .

(٧) إبراز المعاني ٦٥٤ .

(٨) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : تفسير القرآن للسمعاني ٣٣٠/٤ ، معالم التنزيل ٣٩٧/٦ ، والتبيان ١٠٦٧/٢ ،

وأنوار التنزيل ٦٩٤/٦ ، والبحر ٢٧٣/٧ ، والدر ١٧٦/٩-١٧٧ ، وروح المعاني ٣٠٧/١١ .

ظنّه" ، وهذا تمحل للإعراب ، وتحرف عن المعنى «^(١) .

التوجيه الثاني :

أن يكون نصب "ظنّه" على المصدرية بفعل مقدر ، والتقدير : "يظن ظنّه"^(٢) .
وهذا التوجيه اقتصر عليه الزجاج^(٣) وأبو زرعة^(٤) ، وجوزّه الزمخشري^(٥) وابن عطية^(٦) وغيرهما^(٧) .

التوجيه الثالث :

أن "ظنّه" مفعول به ، والمعنى : أن إبليس لما ظنّ عمل عملاً يصدق به ذلك الظنّ .
وهذا التوجيه اختاره العكبري^(٨) ، واقتصر عليه ابن خالويه^(٩) وابن جني^(١٠) والباقولي^(١١) ،

وجوزّه الفارسي^(١٢) وابن عطية^(١٣) وغيرهما^(١٤) .

-
- (١) المحتسب ١٩١/٢ .
(٢) الدر ١٧٦/٩ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٥١/٤-٢٥٢ .
(٤) حجة القراءات ٥٨٨ .
(٥) الكشاف ٢٨٦/٣ .
(٦) المحرر ١٣٢/١٣ .
(٧) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : البيان ٢٧٩/٢ ، وإبراز المعاني ٦٥٤ ، والجامع ٢٩٢/١٤ ، وأنوار التنزيل ٦٩٤/٦ ، والبحر ٢٧٣/٧ ، والدر ١٧٦/٩ ، وروح المعاني ٣٠٧/١١-٣٠٨ .
(٨) التبيان ١٠٦٧/٢ .
(٩) إعراب القراءات السبع ٢١٩/٢ .
(١٠) المحتسب ١٩١/٢ .
(١١) كشف المشكلات ١٠٩٧/٢ .
(١٢) الحجة ٢٠/٦ .
(١٣) المحرر ١٣٢/١٣ .

الفراء عن القراءة يحتمله.

هذا ما قيل في توجيه القراءة . أمّا النصب على المصدرية والنصب على الظرفية فضعيفان ؛ لعدم موافقتهما معنى الآية ؛ إذ معناها : أن إبليس سؤل للكافرين الإشرارك ، وظنّ أنهم ينخدعون له ، فصدّق ظنّه فيهم ؛ أي : حقّقه وأوجده على سبيل المجاز^(٢).

وأما نصب "ظنّه" بترع الخافض أو جعل "ظنّه" مفعولاً به فهما قولان مقبولان ؛ لموافقتهما معنى الآية ؛ فإنّ معنى "صدق" إذا جعل متعدياً إلى "ظنّه" : "حقّق ظنّه"^(٣) ، ومعنى "صدّق" إذا جعل نصب "ظنّه" بترع الخافض : "أصاب" مجازاً^(٤).

وأختار منهما جعل "ظنّه" مفعولاً به ؛ لثبوت تعدي "صدّق" مخففاً إلى المفعول به بشواهد عديدة.

(١) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : غرائب التفسير ٢/٩٣٤ ، والمحرر ١٣/١٣٢ ، والبيان ٢/٢٧٩ ، والجامع ٢٩٢/١٤ .

(٢) النكت والعيون ٤/٤٤٧ ، وحاشية الشهاب ٧/٥٤٠ .

(٣) حاشية الشهاب ٧/٥٣٩-٥٤٠ ، وروح المعاني ١١/٣٠٨ .

(٤) حاشية الشهاب ٧/٥٣٩ ، وروح المعاني ١١/٣٠٧ .

وهو الفعل "يتزل".

وذكر الفراء وجهًا آخر للقراءة لم أستطع أن أصل إلى فهم له أطمئن إليه ، وهو قوله: « وقد تجوز في لغة الطائيين ؛ لأنهم يقولون : رغبت فيك ، يريدون : رغبت بك... ».

ومن الغريب هنا أن الفراء لم يجر على مذهبه في الأفعال المتعدية بنفسها ، إذا دخلت على مفاعيلها حروف الجر ، فإنه يذهب إلى أن حرف الجر زائد^(١) ، وهو أيضًا مذهب الكوفيين^(٢) .

وقد ذهب الفراء إلى ذلك في هذه الآية على قراءة الجمهور : « ومن يرد فيه بإلحاد »؛ إذ ذهب إلى أن مفعول "يرد" "إلحاد" ، والباء زائدة^(٣) .

وأما غير الفراء ممن وجه قراءة فتح الياء فكلهم تابع الفراء فيما ذهب إليه من تضمين الفعل على اختلاف بينهم في الفعل المضمن ؛ فالزخشري^(٤) وأبو حيان^(٥) وغيرهما^(٦) ذهبوا إلى أن الفعل ضمن معنى "يأتي" ، وذهب العكبري إلى تضمين الفعل معنى "يدخل"^(٧) .

(١) ذهب الفراء إلى زيادة حرف الجر مع الأفعال المتعدية بنفسها في : ٢٣٣/١ ، ٤٤٤ ، ٧٨/٢ ، ٢٢٣ ، ١٤٧/٣ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١٥٤/٢ ، والبحر ٣٩٨/٤ .

(٣) معاني القرآن ٢٢٣/٢ ، ١٤٧/٣ .

(٤) الكشف ١٠/٣ .

(٥) البحر ٣٦٣/٦ .

(٦) ينظر ذلك من خلال كتبهم الآتية : التفسير الكبير ٢٤/٢٣ ، الدر ٢٦١/٨ ، وحاشية زاده ١٠٢/٦ - ١٠٣ ، وحاشية الشهاب ٥٠٧/٦ .

(٧) إعراب القراءات الشواذ ١٣٥/٢ - ١٣٦ .